



الجلسة 9861

الثلاثاء، 18 شباط/فبراير 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد غنغ شوانغ/السيد سون تشي تشيانغ . . . . . (الصين)

		الأعضاء:
السيد غرودينسكي	. . . . .	الاتحاد الروسي
السيد آصف خان	. . . . .	باكستان
السيدة كابايرو مارتيس	. . . . .	بنما
السيدة رموم	. . . . .	الجزائر
السيد جون بيونغ بارك	. . . . .	جمهورية كوريا
السيدة لاندي	. . . . .	الدانمرك
السيدة كارلي سيتار	. . . . .	سلوفينيا
السيدة كريم	. . . . .	سيراليون
السيد عبد الله يوسف	. . . . .	الصومال
السيدة سافوري	. . . . .	غيانا
السيدة مورغاد	. . . . .	فرنسا
السيد كريس	. . . . .	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيدة بوستيل	. . . . .	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ستاماتيكوس	. . . . .	اليونان

## جدول الأعمال

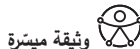
صون السلام والأمن الدوليين

ممارسة تعددية الأطراف، والإصلاح، وتحسين الحوكمة العالمية

رسالة مؤرخة 3 شباط/فبراير 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2025/78).

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 30 نيسان/أيار 2025

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



استؤنفت الجلسة الساعة 15/00 .

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

قبل بضع سنوات فقط، احتدم النقاش حول ما إذا كان العالم قد أصبح متعدد الأقطاب على نحو أكبر. وقد انتهى هذا النقاش في الغالب، حيث أدرك الجميع أننا نعيش الآن بالفعل في نظام متعدد الأقطاب. والسؤال هو ما الذي ينبغي أن نفعله إزاء ذلك. لقد فهم الكثيرون تعدد الأقطاب الناشئ على أنه علامة على ازدياد الخطورة وعدم الاستقرار في العالم. ووفقاً لهذا الرأي، فإن فرص الخلاف فيما بين الأقطاب تزداد بتعددتها، كما تزداد نقاط الفشل في النظام. غير أن التاريخ يُظهر لنا أن الأمر ليس كذلك بالضرورة. فقد كانت إحدى أطول فترات السلام في أوروبا على وجه التحديد هي القرن الممتد من معاهدة فيينا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، عندما كان النظام الأوروبي المهيمن متعدد الأقطاب. وعلى نحو مماثل، أصبح الانفراج في الحرب الباردة - وهو نظام ثنائي القطبية تماماً - ممكناً إلى حد كبير بفضل برهة متعددة الأقطاب، حيث تمكنت الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية وحركة بلدان عدم الانحياز من إقامة تشكيلات خففت من حدة التوترات القائمة في الحرب الباردة.

ومن الواضح أن هناك إمكانات كافية لنظام متعدد الأقطاب مستقر وسلمي. وما يميز النظام المتعدد الأقطاب المستقر عن النظام المتعدد الأقطاب غير المستقر هو كلمة واحدة - الدبلوماسية. والأساس الذي يقوم عليه هذا النظام هو القانون الدولي والحوار. والدبلوماسية هي التي سمحت من خلال نظام المؤتمرات لنظام ما بعد نابليون بالبقاء في سلام نسبياً في أوروبا. والدبلوماسية المكثفة الرفيعة المستوى هي أيضاً التي غذت النظام المتعدد الأقطاب في فترة الانفراج. وطريقة مشاركتنا في الدبلوماسية مهمة أيضاً. فالظاهر أن تعزيز الدبلوماسية المؤسسية في القرن التاسع عشر، بمؤتمراتها ومؤتمرات القمة المنتظمة لديها، قد نجحت بشكل أفضل واستمرت لفترة أطول من الدبلوماسية المخصصة المتبعة في القرن العشرين، والتي أفضت في نهاية المطاف إلى الحرب الباردة الجديدة في الثمانينيات من القرن الماضي.

وأحد أسباب عدم ازدهار تعددية الأقطاب بحلول نهاية القرن العشرين هو أن الأمم المتحدة ظلت محصورة في دور ثانوي. فقد كانت تفتقر إلى إطار مؤسسي أكثر صلابة، مما جعلها عرضة للرياح السياسية المتغيرة في العقد التالي. وبالنظر إلى أن نظاماً حقيقياً متعدد الأقطاب آخذ في التبلور، فإن التحدي الذي يواجهها هو التحول إلى هيكل التعددية القطبية. وهذا يعني أساساً جعل الأمم المتحدة ملائمة للغرض ومتعددة الأطراف والثقافات بحق. ويعني أيضاً الاستفادة من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى التي يمكنها العمل مع الأمم المتحدة ومراعاة مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب النزاعات وتسويتها سلمياً.

ولإقامة نظام متعدد الأطراف مستقر وسلمي، نتوخى هيكلاً متعدد الطبقات بثلاث مستويات - أمم متحدة بعد إصلاحها، تُمثل فيها جميع أقطاب النظام في أعلى هيئات صنع القرار فيها؛ وشبكة من الترتيبات عبر الإقليمية المعززة، مثل مجموعة العشرين ومجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، والتي يمكن أن تساعد إما في المجالات المواضيعية أو في تعميق التعاون بين أعضائها والمجتمع الدولي بأسره؛ وأخيراً وجود أساس قوي في المنظمات الإقليمية، التي ينبغي أن تكون قادرة على التواصل بسلاسة مع بعضها البعض ومع المستويات الأعلى على السواء، مما يجلب الخبرات المحلية ويساعد على نزع فتيل التوترات قبل أن تتصاعد لتبلغ المستوى العالمي.

ونشهد حالياً إعادة تشكيل النظام الدولي. إنها لحظة تتسارع فيها العمليات التاريخية، وتتسم بعدم استقرار كبير وانهيار تدريجي في توافق الآراء داخل نظام الأمن الجماعي الذي تأسس بعد الحرب الباردة. وفي بيئة تتسم بتزايد التنافس الجيوسياسي، ركزت الدول الكبرى على تعزيز قدراتها الاستراتيجية، والاستثمار في الأسلحة المتقدمة والتقنيات العسكرية وضمان إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية. وقد كان لهذه التوجهات تأثير على تعددية الأطراف، حيث أنها تعمق الاستقطاب وتهمش المناقشات المهمة بشأن المسائل العالمية المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامة. ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف، وبنظام دولي يفيد المجتمع الدولي بأسره.

وفي عام 2024، اختارت البرازيل إصلاح الحوكمة العالمية كإحدى أولوياتها الثلاث خلال رئاستها لمجموعة العشرين. وفي الاجتماع الثاني لوزراء خارجية مجموعة العشرين، الذي كان مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام 2024، أطلقت البرازيل دعوة للعمل على تعزيز تنفيذ مقترح إصلاح الحوكمة العالمية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، متخذة بذلك خطوة تتجاوز مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر بعناية في هذا المقترح.

وفي الختام، فإن المؤسسات التي لدينا اليوم - على الرغم من عدم كمالها - تضعنا بالفعل في وضع أفضل مما كنا عليه خلال القرن العشرين. ومهمتنا الآن هي إيجاد السبل لتكييفها بحيث تتمكن من تسهيل الدبلوماسية الفعالة اللازمة لنظامنا الجديد المتعدد الأقطاب. وإذا ما استطعنا الجمع بين الطاقات الدبلوماسية لعصور التعددية القطبية السابقة والمؤسسات القوية التي بُنيت على مدى العقود الماضية، سيكون لدينا الأسس اللازمة لهيكل متعدد الأقطاب يمكن أن يكون سلمياً ومستقراً وقادراً على تحقيق الازدهار الذي تسعى إليه جميع دولنا بحق.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

**السيد الحمود (الأردن):** بدايةً، أعرب عن خالص التقدير والامتنان لجمهورية الصين الشعبية الصديقة على رئاستها المتميزة لمجلس الأمن خلال الشهر الجاري، وعلى تنظيمها لهذه الجلسة الهامة. وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة لما تقدم به من طرح متميز يسهم في تعزيز العمل متعدد الأطراف.

منذ تأسيس الأمم المتحدة، لعبت المنظمة دوراً محورياً لا غنى عنه في منع النزاعات واحتوائها، وتعزيز العمل متعدد الأطراف، وحقوق الإنسان، ودعم التنمية المستدامة. إلا أن المشهد العالمي المتغير

اليوم يفرض تحديات جديدة ومعقدة، ويستدعي التزاماً متجدداً بتعزيز العمل متعدد الأطراف وضمان فعاليته في التصدي لجميع القضايا المطروحة على الأجندة الدولية.

ويعدّ تعزيز الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص عاملاً أساسياً لمواجهة التحديات الراهنة وتحقيق حلول مستدامة وشاملة. وفي ضوء التطورات الدولية المتسارعة، شكل ميثاق المستقبل، الذي تم تبنينه في أيلول/سبتمبر الماضي (القرار 1/79)، إطاراً حيوياً لتعزيز إصلاح وتحسين نظام الحوكمة العالمية. ولترجمة هذا الالتزام إلى واقع ملموس، لا بد من تنظيم إصلاحات جوهرية تعزز كفاءة المؤسسات متعددة الأطراف، وعلى رأسها الأمم المتحدة، لضمان قدرتها على مواجهة تحديات السلم والأمن الدوليين، وضمان توفير الموارد اللازمة لدعم مبادرات التنمية والعمل الإنساني، خاصة للدول الأكثر عرضة للأزمات والصراعات وموجات اللجوء.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مما يستدعي تعزيز وحدته وتضامنه لضمان اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة في مواجهة الأزمات العالمية. ويجب تعزيز النهج القائم على التوافق داخل المجلس، بحيث يُعطي الأولوية لحل النزاعات، وبناء السلام، والمساءلة. ويجب أن يعمل المجلس والجمعية العامة بتعاون أكبر، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ويجب على الجمعية العامة أن تعزز دورها في قضايا السلام والأمن وبخاصة عندما يعجز المجلس عن اتخاذ إجراءات، وتجنب الدول دائمة العضوية استخدام الفيتو بما يعيق المجلس. علاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين سيسهم بشكل كبير في تعزيز السلم والأمن وزيادة فعالية المجلس في مواجهة التهديدات والتحديات المتغيرة.

وهنا لا يمكن تجاهل الأزمات الإنسانية المتفاقمة في غزة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يشكل استمرار موجات العنف وغياب الحلول السياسية تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. لذا يتحتم على مجلس الأمن التحرك بشكل حاسم لتثبيت وقف إطلاق النار في غزة وفقاً لقرار المجلس 2735 (2024)، ووقف جميع الأعمال العدائية في الضفة الغربية وضمان حماية المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة والضرورية بشكل مستدام. كما يتطلب الوضع إطلاق جهد دولي فاعل لاستئناف العملية السلمية وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وفقاً لحل الدولتين.

ونشدد على حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض بموجب قرارات الأمم المتحدة. كما نؤكد على أنه لا بديل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولا غنى عنها في تقديم الخدمات الأساسية التي تمثل شريان حياة لما يقرب من 6 ملايين لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان. ونؤكد على الضرورة الملحة لدعم مجلس الأمن للأونروا لتمكينها من تنفيذ ولايتها بشكل كامل. فالوكالة تبقى الجهة الوحيدة القادرة على الاضطلاع بدورها الحيوي في تقديم الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للاجئين، وفي مساندة أهالي غزة على مواجهة الكارثة الإنسانية المتفاقمة التي يواجهونها.

وفي ضوء هذه التحديات، يظل ترسيخ سيادة القانون الدولي ضروريا لضمان الاستقرار والعدالة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتطلب تحقيق ذلك الالتزام الكامل بقواعده وتعزيز آليات تسوية النزاعات، واحترام دور محكمة العدل الدولية وتنفيذ قراراتها. كما أن التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة يظل أساساً لحماية السيادة والسلامة الإقليمية وتعزيز الحلول السلمية للنزاعات.

وفيما يتعلق بتضييق الفجوة التنموية بين الدول النامية والمتقدمة، ولا سيما الفجوة الرقمية، فإن ذلك يتطلب تبني نهج شامل يعزز التعاون الدولي، ويوفر الدعم المالي والفني المستدام، خاصة للدول التي تعاني من الصراعات، وتلك التي تتحمل أعباء هذه الصراعات عبر استضافة موجات من اللاجئين. ويشمل ذلك زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى التقنيات الحديثة فضلاً عن تعزيز القدرات الوطنية من خلال التدريب ونقل المعرفة. كما أن تعزيز القدرة على مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأزمات الصحية والأمن الغذائي، يستدعي توفير موارد كافية وآليات تمويل عادلة تتيح للدول النامية تنفيذ سياسات تنموية فعالة.

وختاماً، يعتمد مستقبلنا المشترك على قدرتنا على العمل بشكل جماعي برؤية والتزام. ويجب إعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف، ليلبي تطلعات جميع الدول. ومن خلال التعاون الدولي وتعزيز السلم والأمن والالتزام الراسخ بالقانون والمساواة وحقوق الإنسان والتنمية، يمكننا بناء مستقبل عادل وسلمي مزدهر للجميع. هذه هي الأسس التي قامت عليها المنظمة، والتي التزمت دولنا باحترامها وتنفيذها.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد شايفافيد (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر الصين على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية.

إن العالم يمر بمرحلة حرجة. ففي خضم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، شهدنا تآكلاً في الثقة والالتزامات والتعهدات على الصعيد الدولي. بل إن البعض يشكك في أداء تعددية الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وما إذا كانت لا تزال قادرة على إيجاد حلول لتحديات اليوم.

ولذلك، فإن جلستنا اليوم لحظة مناسبة للتفكير وتجديد التزامنا تجاه الأمم المتحدة وتنشيط تعددية الأطراف. وللمساهمة في مناقشتنا، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف من خلال التمسك بميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للنظام الدولي القائم على القواعد أن يظل فعالاً في الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين إلا بدعمنا الكامل والموحد واحترامنا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على وجوب تطبيق القانون الدولي والقواعد والمعايير والمبادئ الدولية دون استثناء.

ثانياً، إن اتباع نهج متعدد الأبعاد أمر بالغ الأهمية لمعالجة التحديات العالمية. فالسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ترابطاً وثيقاً. ويجب أن تعمل أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان والأمانة

العامة، بشكل متزامن وليس على نحو منعزل. وندعو إلى مزيد من التنسيق والاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

ثالثاً، إن إصلاح هياكل الحوكمة العالمية ضروري لضمان فعالية تعددية الأطراف. وزيادة تمثيل البلدان النامية، لا سيما في هيئات صنع القرار، مثل مجلس الأمن، أمر حيوي لتعزيز استيعاب الجميع والثقة المتبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تبسيط أساليب العمل داخل منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز أهمية وكفاءة هيئاتها وعملياتها في المشهد العالمي المتغير بسرعة.

رابعاً، إن وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لجعل تعددية الأطراف أكثر استجابة وتأثيراً. وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً حاسماً في ترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات ملموسة، مع إدماج الواقع المحلي في عمليات صنع السياسات على الصعيد العالمي. وتعلق تايلند أهمية كبيرة على تعزيز شراكة أوثق وأكثر جدوى بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بسبل من بينها تنفيذ ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79).

وأخيراً، يجب أن نضمن أن تكون المنصات المتعددة الأطراف المختلفة مكتملة لبعضها البعض وليست متعارضة. وستواصل تايلند دعم الأمم المتحدة باعتبارها حجر الأساس للنظام الدولي، مع استمرارها في المشاركة الفعالة والبناءة في المحافل والأطر المتعددة الأطراف الأخرى التي تعزز أيضاً جهودنا الجماعية نحو السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي الختام، تؤكد تايلند من جديد التزامها القوي بتعددية الأطراف. وبينما نقرب من الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر، نحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لضمان أن تظل الأمم المتحدة، وكذلك الهياكل الأخرى المتعددة الأطراف، محتفظة بأهميتها وصلاحياتها لتحقيق الغرض المنشود منها، وضمان قدرتنا بشكل جماعي على التصدي لتحديات اليوم مع تشكيل مستقبل أكثر سلاماً وعدلاً واستدامة نشاركه جميعاً.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وأن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

تود المجموعة الأفريقية أن تشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تأتي في الوقت المناسب بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجه عالمنا اليوم، والتي يهدد بعضها أسس تعددية الأطراف التي تمثلها هذه المنظمة وميثاقها التأسيسي.

ومع اقتراب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الثمانين لإنشائها، فقد حان الوقت بالفعل للتفكير في الطريق إلى الأمام. إن الأمم المتحدة اليوم في حاجة ماسة إلى رؤية جديدة ونظرة أكثر حداثة تتوافق مع الواقع العالمي الجديد. يجب معالجة الثغرات وأوجه القصور، ويجب الحفاظ على الإنجازات وتعزيزها. ونرحب بتعيين المستشار الخاص للأمين العام للإصلاح، الذي عُين بالأمس، ونأمل أن تسهم جهوده في

تحقيق هذه الرؤية الجديدة. وأود أن أعرض بإيجاز عدداً من القضايا التي تعتبرها أفريقيا ضرورية في سياق هذا النقاش الدائر حول المستقبل.

أولاً، لا بد من ضمان أن يظل القانون الدولي هو الأساس الذي تُبنى عليه العلاقات بين الدول وتدار على أساسه. وكثيراً ما نسمع الحديث عن أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة وضرورة حماية مبادئه وتعزيزها. ومع ذلك، فقد اختبرت السنوات القليلة الماضية هذا الخطاب. إن الأوهال التي تتكشف في الشرق الأوسط منذ أكثر من عام ونصف، إلى جانب التوترات الجيوسياسية المتزايدة والنزاعات في أجزاء مختلفة من العالم، هي دليل على أن الحقائق على أرض الواقع، بغض النظر عن الخطاب، لا تزال صعبة. وإذا أردنا إنشاء نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً، فعلينا تعزيز القانون الدولي وتعزيز أطر المساءلة ومحاسبة المنتهكين.

ثانياً، من الصعب تصور مستقبل من التعددية المعززة دون إصلاح هيكل الحوكمة العالمية، وعلى رأسها مجلس الأمن. وقد أظهر المجلس في عدد من المناسبات أنه في حاجة ماسة إلى الإصلاح لجعله أكثر تمثيلاً وعدالة وديمقراطية. ولطالما دعت أفريقيا ولا تزال تدعو إلى ضرورة تعزيز التمثيل الأفريقي في المجلس، وفقاً لتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، بما في ذلك الحصول على مقعدين أفريقيين دائمين يتمتعان بحق النقض. هذه مسألة عدالة عامة. كما يجب على المجلس أن يواصل صقل وتحسين أساليب عمله ليكون أكثر شفافية وشمولية، مع تعزيز الحوار مع المجموعات والمنظمات والآليات الإقليمية الأخرى.

ثالثاً، لن نحقق أبداً إصلاح الحوكمة العالمية دون إصلاح حقيقي وعاجل للهيكل المالي العالمي، الذي لم يعد متوافقاً مع العصر. لقد أصبح الهيكل المالي الذي تم بناؤه في أعقاب الحرب العالمية الثانية عقبة أمام التنمية الاقتصادية الشاملة وسد الفجوة بين الشمال والجنوب في العالم. كان إصلاح المؤسسات المالية الدولية أحد الموضوعات الرئيسية التي تناولها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر، ويواصل الأمين العام بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية. ومع ذلك، وفي غياب الإرادة السياسية الحقيقية من جانب البلدان المتقدمة، سيظل الهيكل المالي العالمي، بصيغته الحالية، غير عادل وغير منصف ويفتقر إلى الشفافية، وسيظل عاجزاً عن تلبية آمال وتطلعات الملايين في البلدان النامية، بما في ذلك في القارة الأفريقية. وسيكون المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية القادم الذي سيعقد في إسبانيا في شهر حزيران/يونيه المقبل فرصة مناسبة لتحويل بعض هذه الإصلاحات إلى واقع ملموس.

رابعاً، إن التحديات التي تواجه العالم اليوم معقدة وسريعة التطور، وبالتالي فهي تتطلب أطراً متعددة الأطراف تتسم بالمرونة والرشاقة والقدرة على مواكبة التطورات. إن التهديدات الوجودية التي يمثلها تغير المناخ والجريمة السيبرانية والكوارث الصحية العالمية، فضلاً عن الفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، كلها أمور يجب معالجتها على الصعيد العالمي، على أن تقود الأمم المتحدة الاستجابة الدولية. وهذه المنظمة هي الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور الرئيسي بما يعزز التعاون ويجنب العالم المزيد من النزاعات والخلافات.

وآمل أن يسهم هذا النقاش في بروز أفكار جديدة وخالقة تعزز التعددية وتطورها، بهدف تحقيق مستقبل أفضل لنا جميعاً.

(تكلم بالعربية)

وأود الآن أن أطرح، بصفتي الوطنية، بعض التساؤلات المشروعة أمام كافة أعضاء مجلس الأمن. هل نريد مستقبلاً نحترم فيه حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي المساواة، أم أننا نتوجه نحو شرعنة التمييز والعنصرية والاحتلال والإبادة الجماعية والتطهير العرقي؟ ما حدث في غزة على مدار ما يقرب من عام ونصف العام، ثم الحديث المرفوض شكلاً وموضوعاً، دولياً وإقليمياً، عن أطروحات تتعارض كليةً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هي أمور جميعها تدعونا إلى القلق، كل القلق. هل نتخلى عما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من إقامة التعاون الدولي كوسيلة لحل النزاعات الاقتصادية، وعن النظام التجاري المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية، ونعود إلى زمن الحروب التجارية والتدابير الأحادية؟ وأخيراً، هل نتخلى عن التعاون الدولي في قضايا مثل تغير المناخ والهجرة والصحة العالمية والأمن المائي والغذائي والذكاء الاصطناعي لنجد أنفسنا في عالم يتنازع بعضه بعضاً؟

أطرح عليكم هذه التساؤلات، وأثق بأن أغلبكم يُدرك في أي اتجاه يتعين علينا المُضي قدماً.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد مانيراتانغا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئ الرئاسة الصينية على أهمية المسائل التي تناولتها خلال رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير. وأود أيضاً أن أعرب عن بالغ امتناني لجمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة الأساسية بشأن ممارسة تعددية الأطراف وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية.

يزداد الموضوع الذي نتناوله اليوم أهمية لأنه يتزامن مع الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة. وكما أكد الأمين العام، فقد تأسست الأمم المتحدة لتعزيز السلام والعدالة والكرامة الإنسانية. وتبقى هذه القيم ضرورية أكثر من أي وقت مضى في سعينا المشترك من أجل عالم أكثر إنصافاً وسلاماً. ومن خلال ضمان السلام والأمن الدوليين بعد الدمار الذي خلفته حريان عالميتان، تجسد الأمم المتحدة تعددية الأطراف والأمل في مستقبل أكثر أمناً واستقراراً. ولكن، مع الإشادة بهذه الإنجازات، بات من المهم أن ندرك أن العالم يواجه تحديات جديدة ومعقدة تتطلب إعادة تقييم وإصلاح متعمق لنظام الحوكمة العالمية.

أولاً، فيما يتعلق بتعددية الأطراف، توفر لنا السنوات الثمانين من عمر الأمم المتحدة فرصة ثمينة لاستخلاص الدروس وتعلمها. وتبقى تعددية الأطراف أمراً لا غنى عنه لحل الأزمات العالمية اليوم. وفي عالم تعيد فيه العولمة والنزاعات الجيوسياسية والتحديات العابرة للحدود الوطنية مثل تغير المناخ والإرهاب تحديد معالم الأمن الجماعي، من المهم للغاية أن نعيد تأكيد التزامنا بالتعددية القائمة على احترام القواعد والعدالة الدولية. وفي حين أن النظام المتعدد الأطراف مكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات وتعزيز التعاون، فمن الواضح أنه يجب أن يتطور لمواجهة تحديات اليوم.

ثانياً، يواجه مجلس الأمن، المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، قيوداً واضحة في قدرته على الاستجابة للأزمات العالمية، وغالباً ما تتفاقم هذه القيود بسبب الانقسامات الداخلية وانعدام التضامن. ومن

الضروري أيضا معالجة الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. في ذلك الصدد، تؤكد بوروندي من جديد دعمها الثابت لتوافق آراء إيزولويني الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام 2005، والذي يعبر عن الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن. ووفقاً لتوافق الآراء، تطالب أفريقيا بمقعدين دائمين مع حق النقض، بالإضافة إلى مقاعد أخرى غير دائمة للقارة، وذلك من أجل معالجة نقص تمثيلها في عملية صنع القرار الدولي. وعلى الرغم من جولات المفاوضات الحكومية الدولية العديدة حول هذا الموضوع، فإن إصلاح مجلس الأمن لا يزال يعوقه عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الكبرى.

ثالثاً، إن القانون الدولي هو أساس الحوكمة العالمية الحديثة، ولكن سلطته تتآكل في كثير من الأحيان. ويقوض التنفيذ غير الفعال لقرارات مجلس الأمن وتجاهل اتفاقات دولية شتى سلطة القانون الدولي والأمم المتحدة. ومن المهم ضمان تطبيق القانون الدولي بشكل موحد وعادل بما يكفل التعامل مع جميع الدول، كبيرها وصغيرها، على قدم المساواة والإنصاف. إذ تضر التدابير التعسفية والمعايير المزدوجة بمصداقية مؤسساتنا الدولية ويجب وضع حد لها.

رابعاً، يجب أن تتلقى البلدان النامية، التي غالباً ما تكون الأكثر ضعفاً، دعماً أكبر. ويجب علينا الحد من الفجوة الرقمية وأوجه عدم المساواة في الموارد من أجل مكافحة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والنزاع والأمن السيبراني. ومن الضروري أن يكون لتلك البلدان دور أكبر في عمليات صنع القرار الدولي، بما في ذلك مؤسسات الحوكمة العالمية. فالنظام الحالي لم يعد يفي بمتطلبات عالم متعدد الأقطاب ترغب كل دولة، بغض النظر عن حجمها، أن تحظى فيه بتمثيل عادل في اتخاذ القرارات الدولية. وبشكل تهميش قارات بأكملها، مثل أفريقيا، عقبه أمام اتباع نهج عادل وشامل للجميع حقاً في مواجهة التحديات العالمية.

خامساً، في خضم النزاعات المسلحة المستمرة والتفاوتات الاقتصادية المتزايدة وتغير المناخ وعوامل أخرى، أثبتت حوكمتنا العالمية عجزها عن الاستجابة بفعالية وتضافر. ويوضح تعثر الإصلاح وشلل المؤسسات المختلفة والافتقار إلى آليات جزاءات ذات مصداقية الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل للنظام الحالي. وهناك حاجة ملحة لبناء نظام عالمي جديد وأكثر تمثيلاً تكون فيه بلدان كل منطقة، ولا سيما بلدان الجنوب، قادرة على إسماع صوتها والتأثير على القرارات التي تؤثر على مستقبل الكوكب.

أخيراً، يمثل ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي اعتُمد خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، فرصة تاريخية لإصلاح وتنشيط تعددية الأطراف. وتنفيذه بفعالية أمر بالغ الأهمية للاستجابة للتحديات الراهنة. وينبغي أن ينصب التركيز على إنشاء نظام حوكمة عالمي أكثر عدلاً وشمولاً، نظام لا يصبح فيه التعاون الدولي حلاً بل يصبح واقعاً يفيدنا جميعاً دون استثناء.

لا تزال بوروندي ملتزمة بشدة بتعددية الأطراف وتدعم بكل إخلاص الجهود الرامية إلى إصلاح وتحسين نظام الحوكمة العالمية. والعمل الجماعي القائم على مبادئ القانون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف هو وحده الذي سيمكننا من التصدي للتحديات العالمية بأثر دائم. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتكاتف من أجل إحراز تقدم في تحقيق تلك الأهداف وتعزيز منظماتنا العالمية لضمان السلام والأمن والرفاه للأجيال القادمة. وكما قال الأمين العام الأسبق الراحل كوفي عنان، فإن التعاون الدولي هو

الطريق الوحيد لمستقبل يسوده السلام والازدهار. وهذه الكلمات لها صدق خاص اليوم في وقت نسعى فيه إلى إعادة ابتكار تعددية الأطراف بحيث تكون فعالة وشاملة للجميع حقاً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق بعد ظهر اليوم، وأود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

نرحب بمناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت. كما نشكر الأمين العام على إحاطته. وتؤيد إستونيا تماماً النظام المتعدد الأطراف الذي يستند إلى القانون الدولي، وفي صميمه ميثاق الأمم المتحدة. كما أننا ندرك أن النظام المتعدد الأطراف الذي خدمنا لما يقرب من 80 عاماً يواجه تحديات متزايدة. غير أن الأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعارض محاولات إعادة تجسيد المفهوم الاستعماري الجديد والإمبريالي الجديد لمناطق النفوذ، مدعوماً بأسلوب "القوة فوق القانون" في الشؤون الدولية.

فحقوق الإنسان جزء لا غنى عنه في نظام متعدد الأطراف قائم على القانون الدولي المتعدد الأطراف، وفي صميمه الأمم المتحدة وميثاقها. وإستونيا، باعتبارها دولة تتمسك بسيادة القانون، تلتزم بصرامة بمبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتؤيد هذه المبادئ بوصفها مرشحة لمجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028.

ولتعزيز النظام المتعدد الأطراف، نحتاج إلى نظام قانوني معزز وأمم متحدة متجددة. وميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي اعتمده قادتنا في أيلول/سبتمبر، بداية جيدة في سعينا إلى تحقيق رؤية الأمم المتحدة 2030، ولكن الاختبار الحقيقي الآن يكمن في تقايننا في تنفيذ أحكامه.

ويتعين علينا أيضاً إصلاح مجلس الأمن الذي غالباً ما يعجز عن التصرف بسبب الطموحات الجيوسياسية للجهات الرئيسية الفاعلة وإساءة استخدام حق النقض على نطاق واسع. وعلينا تحسين آليات عمل المجلس وتنفيذ جميع المبادرات الرامية إلى الحد من إساءة استخدام حق النقض، بما في ذلك المبادرة الفرنسية المكسيكية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، والمضي قدماً بمبادرة حق النقض. وعلينا أن نضمن التنفيذ الكامل والمتسق لجميع أحكام الميثاق، ولا سيما الفقرة 3 من المادة 27، التي تنص على امتناع أطراف أي نزاع عن التصويت على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ينبغي لنا أن نعزز دور الجمعية العامة في مسائل السلام والأمن. ولا تكمن المشكلة في عدم وجود مبادرات من جانبنا. إن المشكلة الحقيقية هي غياب الإرادة السياسية الجماعية لدفع إصلاح الأمم المتحدة قدماً والدفاع بحزم عن القيم الأساسية للميثاق. وإذا أردنا أن نعكس مسار تراجع الأهمية السياسية للأمم المتحدة، فعلىنا تغيير هذا الاتجاه في أقرب وقت ممكن.

وأجدني مضطراً لأن أذكر الجميع اليوم بأن روسيا احتلت شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني في عام 2014 وأن الكرملين شن قبل ثلاث سنوات عدوانه الشامل على أوكرانيا في انتهاك خطير لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأدان المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، بشكل لا لبس فيه العدوان الروسي على أوكرانيا. وبعد مرور ثلاث سنوات، لا تزال روسيا هي المعتدية ولا تزال أوكرانيا ضحية العدوان. ولم تتغير

أهداف روسيا. فهي تريد القضاء على الأمة الأوكرانية ومحو أوكرانيا ذات السيادة من على الخريطة. ولهذا السبب، سنظل ثابتين في دعمنا لحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، وفقاً للمادة 51 من الميثاق. وتخبّرنا تجربتنا أن محاولات استرضاء الديكتاتور وإهمال المساءلة عن جرائم العدوان وجرائم الحرب لا تؤدي إلا إلى مزيد من الجرائم وإراقة الدماء. وإذا لم نتمكن من تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، فإن العواقب العالمية بالنسبة لنا جميعاً ستكون أسوأ بعشر مرات.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً، والتي تمتد إلى مياها الإقليمية. ومن خلال دعمنا للسلام العادل والدائم في أوكرانيا - وأريد أن أؤكد على أهمية السلام العادل - فإننا ندعم الميثاق والقانون الدولي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار المعنون "النهوض بسلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا" (A/ES-11/L.10)، الذي ستعتمده الجمعية العامة في 24 شباط/فبراير، الذكرى السنوية الثالثة للعدوان الروسي على أوكرانيا.

تلتزم إستونيا التزاماً كاملاً بالقيام بدورها عندما يتعلق الأمر بتعزيز تعددية الأطراف وإصلاح الأمم المتحدة حتى تجسد المنظمة حقائق القرن الحادي والعشرين وتستطيع التصدي بفعالية للتحديات والتحديات العديدة اليوم.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة سنغافورة.

**السيدة أونغ (سنغافورة):** أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن كيفية تعزيز تعددية الأطراف في منظومة الأمم المتحدة. كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة في وقت سابق من هذا الصباح.

على مدى السنوات الثمانين الماضية، كانت الأمم المتحدة حجر الزاوية في هيكلنا العالمي المتعدد الأطراف، وهي مكلفة بصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون لصياغة حلول جماعية للمشاكل العالمية. وقد جنت الدول الأعضاء ثمار السلام والأمن والتنمية التي ساعدت الأمم المتحدة في تحقيقها. غير أن النظام المتعدد الأطراف يتعرض اليوم لضغوط عميقة ومستمرة في مواجهة التنافس والنزاع المتزايدين على الصعيد الجيوسياسي. وفي هذا السياق، فإن مضاعفة الجهود لتعزيز دور الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد للمضي قدماً إذا أردنا إيجاد حلول للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم. فكيف نفعل ذلك؟

أود أن أوضح بضع نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يجب علينا العودة إلى الأساسيات والعودة إلى المقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل سنغافورة، فإن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هو أساس بقائنا. ومن ثم، يكتسي الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أهمية بالغة. ويوفر ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) مساراً واضحاً للتقدم لزيادة أهمية الأمم المتحدة والمجلس وجعلهما أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر ملاءمة للأغراض المنشودة. ولذلك، يجب أن نكثف جهودنا لتنفيذ وتفصيل

العناصر الرئيسية للملحق الثاني من ميثاق المستقبل. ويشمل ذلك تجديد التزامنا بنزع السلاح ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وكفالة السلامة والأمن البحريين. ويشمل ذلك أيضاً تدارس عمليات السلام التي تضطلع بها المنظمة لتحديد الكيفية التي يجب أن تتطور بها ولايات البعثات لكفالة فعالية هذه العمليات وتمتعها بقدر كبير من الاحترام على أرض الواقع.

ثانياً، لا يمكننا مناقشة تعزيز دور الأمم المتحدة وأهميتها دون معالجة الحاجة الملحة لإصلاح مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، يعوق الإفراط في استخدام حق النقض أو إساءة استخدامه أو التهديد باستخدامه على نحو خطير الأداء الفعال للمجلس، مما أدى إلى حالة من الشلل والجمود. وندعو الدول دائمة العضوية إلى إظهار القيادة بالتقيد بالميثاق واحترام القانون الدولي من خلال الالتزام بالفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة والامتناع عن التصويت عندما يتعلق الأمر بمنازعات هي أطراف فيها. كما ندعم بقوة المبادرات التي تعزز ضبط النفس والمساءلة في ممارسة حق النقض.

ثالثاً، بعد زيادة قوة مجلس الأمن وجعله أكثر استجابة، فإنه يجب أن يكون قادراً على توقع الأزمات، عوضاً عن رد الفعل المتأخر بعد نشوب الأزمة أو تصاعدها. ويجب أن يكون لمنع نشوب النزاعات دور أكبر بكثير في مجموعة أدوات المجلس. وندعو المجلس إلى العمل بشكل أوثق وأكثر فعالية مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، الأمر الذي يمكن أن ييسر الإنذار المبكر والاستجابة. ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة أيضاً أداة قوية للدبلوماسية الوقائية في المادة 99 التي تبرز الدور الهام للأمين العام في عرض أي مسألة يعتقد أنها قد تهدد السلام والأمن الدوليين على المجلس. وعند اللجوء إليه، يجب على المجلس عندئذٍ أن يتصرف بسرعة وبطريقة مدروسة أكثر، لا سيما في حالات الكوارث الإنسانية والفظائع الجماعية.

أخيراً، تؤمن سنغافورة إيماناً راسخاً بتعزيز الدور القيادي لأعضاء المجلس المنتخبين الذين يشكلون الجزء الأكبر منه. وقد أثبت الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن أنهم قادرون على بناء الجسور بفعالية عندما ينقسم الأعضاء الدائمون. وينبغي تشجيعهم على أداء دور أكثر نشاطاً. ويشمل ذلك السماح للأعضاء المنتخبين بتولي القيادة فيما يتعلق بملفات المجلس الرئيسية، لا سيما تلك التي تتعلق بمناطقهم، حيث سنتيح معارفهم للمجلس توقع الأزمات المحتملة ومعالجتها بشكل أفضل قبل أن تتصاعد لتصبح نزاعات شاملة. وبنفس القدر من الأهمية، يتعين علينا التصدي للتحديات الجديدة والناشئة واحتمالات تأثيرها على السلام والأمن الدوليين. ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ والأمن البحري.

مع اقترابنا من الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب على المجلس والأمم المتحدة نفسها التكيف لتجسيد واقع العالم المعاصر، وإلا فإنهما سيواجهان خطر فقدان أهميتهما. ويبدأ وجود أمم متحدة أقوى وجاهزة للمستقبل بكفالة فعالية مجلس الأمن وسرعة استجابته وأن يكون في صميمها جمعية عامة نشطة. ووجدوني الأمل في أن تحفز مناقشة اليوم الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة لتأمين مستقبل جماعي لنا يسوده السلام والأمن على أساس القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وسيضمن ذلك دور الأمم المتحدة وفعاليتها على مدى الثمانين عاماً القادمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نرحب بحضور معالي السيد وانغ بي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ووزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية صباح اليوم. ونهنتكم، السيد الرئيس، على رئاستكم الحكيمة للمجلس، كما نشكر الأمين العام لإحاطته الشاملة. وندعم إلى البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة الدول العربية والبيان الذي أدلت به ممثلة نيوزيلندا باسم مجموعة تتألف من 61 دولة عضواً.

إن مناقشتنا اليوم حول ممارسة العمل متعدد الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية واحترام القانون الدولي، كعملية لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين، تتسم بأهمية بالغة، لا سيما وأن العام 2025 يصادف الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة. وإنها فرصة لتجديد الالتزام بالمهمة التاريخية التي وضعت حين تم إنشاء الأمم المتحدة وهي إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وبناء نظام دولي عادل، تكون الأمم المتحدة في صدارته كخطوة أولى في مسار العمل متعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، تبرز قضية الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية، كأحد أهم التحديات التي لم تجد حلاً حتى الآن، مما يستدعي اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. ولقد ظلت دولة قطر تحذر من أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة والعالم دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقاً للشرعية الدولية، لأن فلسطين ليست قضية سياسية محصورة في جغرافيتها فقط، بل هي محور رئيسي يؤثر على مصير السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أنه ومنذ بداية الحرب على قطاع غزة، توصلت جهود وساطة دولة قطر في 15 كانون الثاني/يناير إلى اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى في غزة بين إسرائيل وحماس، وذلك بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن يمهد تنفيذ هذا الاتفاق الطريق لبدء عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي إلى سلام شامل وعادل للقضية الفلسطينية، بما يحقق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الشقيق ويضمن إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود عام 1967.

وتجدد دولة قطر دعوتها إلى تبني منهج شامل يمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وفي هذا السياق، تعزز دولة قطر بجهود وساطتها التي أسهمت في خفض التصعيد وحل العديد من النزاعات. فجهود وساطة دولة قطر تعكس التزاماً عملياً برؤية سياستها الخارجية القائمة على مبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية والحوار والدبلوماسية الوقائية للمساهمة في تعزيز جهود صون السلم والأمن الدوليين.

تؤكد دولة قطر على أن المعايير المزدوجة في ممارسة العلاقات الدولية تؤدي إلى تفويض سلطة سيادة القانون الدولي. وبالتالي، فإن ضمان التطبيق المتساوي والموحد للقانون الدولي من قبل جميع الدول والمؤسسات القضائية الدولية يجب أن يشكل هدفاً وأولوية لنا جميعاً. وفي هذا السياق، نجدد دعوتنا إلى تعزيز دور مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لذلك

نشدد على ضرورة تسريع وتيرة عملية إصلاح مجلس الأمن لمواجهة تحديات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وختاماً، تؤكد دولة قطر على التزامها الثابت بالعمل متعدد الأطراف. كما نجدد دعوتنا إلى تسريع عملية إصلاح وتحسين الحوكمة العالمية لتعزيز قدرتنا الجماعية على الاستجابة بفعالية للتحديات العالمية. الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الصين على تنظيم مناقشة اليوم الهامة.

تنظر بولندا إلى تعددية الأطراف، أولاً وقبل كل شيء، باعتبارها تعاوناً قائماً على الثقة ومبنياً على قواعد متساوية وعادلة، كما أنها تؤمن بأن العمل معاً أكثر ربحاً وفائدة من البديل. ويجب أن تُبنى تعددية الأطراف الفعالة استناداً إلى الفهم الأساسي للقيم المشتركة القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أُنشئ النظام الدولي الحالي، الذي يركز على سيادة القانون، رداً على فظائع الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار. وعلى الرغم من أن القانون الدولي لا يزال الحصن المنيع ضد الحرب والطغيان والظلم، فإنه يتعرض للتقويض والانتهاك باستمرار. وقد انتهكت مبادئه التي يُفترض أنها مقدسة، مثل حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وكذلك السيادة والسلامة الإقليمية، بشكل صارخ في السنوات الأخيرة. وما فتئت هذه الانتهاكات تسبب عدم الاستقرار والمعاناة في أجزاء كثيرة من العالم. ومن وجهة نظر منطقتنا، فإن المثال الأكثر وضوحاً في هذا الصدد هو روسيا، العضو الدائم في المجلس، التي تشن عدواناً واسع النطاق على أوكرانيا وتشكل تهديداً مستمراً وكبيراً للنظام القائم على القانون الدولي.

ومن أجل تعزيز تعددية الأطراف القائمة على الثقة وسيادة القانون، يجب أن نركز أولاً وقبل كل شيء على ضمان المساءلة عن جميع انتهاكاتها. من الأهمية بمكان أن يتحمل المعتدي العواقب القانونية لأفعاله غير القانونية. تضطلع المحاكم الدولية بدور رائد في مساءلة الدول والأفراد عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم الدولية. ثانياً، على المجتمع الدولي أن يساند ضحايا هذه الانتهاكات. ثالثاً، نرى دوراً مهماً للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، في تعزيز القانون الدولي وتعزيز العلاقات الودية بين الدول، على أساس القيم والمصالح المشتركة. وفي سياق الحرب التي بدأتها روسيا، لذلك نحن نؤيد إنشاء محكمة خاصة جديدة لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا وإنشاء لجنة مطالبات خاصة بأوكرانيا. كما نشجع جميع الدول على الانضمام إلى اتفاقية سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

إن اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) وتنفيذه الجاري ليس نجاحاً مشتركاً فحسب، بل هو أيضاً إشارة واضحة إلى أننا مستعدون لإحراز تقدم جريء. وتتوقع بولندا أن نتمكن من خلال تنفيذ الميثاق من زيادة فعالية الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بعمل مجلس الأمن الذي ينبغي أن يضطلع بدور خاص في تحقيق السلام وتخفيف الأزمات العالمية. فمنذ فترة طويلة الآن ونحن نشهد أحد الأعضاء الدائمين في المجلس - روسيا - ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويسيء استخدام حق النقض (الفيتو)، مما يؤدي

إلى شلل المجلس. هذا يؤكد فحسب ضرورة الإصلاح الشامل. يجب أن يثبت المجلس قدرته على التكيف مع الديناميات السياسية في العالم. أولاً، يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاستخدام المسؤول لصلاحيات المجلس مثل حق النقض. ثانياً، يجب أن يعكس تشكيل المجلس أصحاب المصلحة الجيوسياسيين الحاليين. وثالثاً، ينبغي تعديل أساليب عمله بشكل أكبر لتعزيز مشاركة جميع أعضاء المجلس بشكل أكثر إنصافاً.

لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية مستدامة وتضامن دولي. تدعو بولندا إلى اتباع نهج كلي إزاء التنمية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام. ونؤكد على أهمية الربط بين هذه الأبعاد الثلاثة ودعوة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للمشاركة. ونؤكد على أهمية دعم الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، بما في ذلك اللوائح الشفافة والعمليات الانتخابية الموثوقة، وكذلك بناء القدرة على الصمود من خلال نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره للاستجابة للأزمات بطريقة منسقة. تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المدى الطويل وجود مؤسسات عامة قوية وشفافة لا غنى عنها لبناء القدرة على الصمود في كل مجال، لا سيما من خلال إنشاء إطار قانوني مناسب وتهيئة بيئة أعمال مناسبة يمكنها جذب رأس المال الخاص لتمويل الاستثمارات واحتياجات التنمية. إن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المالية لدعم البلدان الشريكة في بناء مؤسسات قوية وضمن الحوكمة الرشيدة أمر بالغ الأهمية.

وبينما نقرب من الذكرى الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، ندرك جميعاً أننا لن نتمكن من التصدي بشكل كامل لبعض التهديدات مهما حاولنا جاهدين. ومع ذلك، فإن ما يثير قلقنا في هذا السياق هو أن بعض الدول لا تحاول تحدي النظام المعمول به فحسب - بل وتسعى إلى قلبه تماماً. وهدفها هو استعادة تناغم القوى، وإعادة مناطق النفوذ، وإعادة الإخضاع والتبعية وإحياء الإمبراطوريات القديمة. لقد عانى بلدي، مثله مثل العديد من الدول الأخرى، من هذه الممارسات والتطلعات لقرون. في كانون الثاني/يناير، استضافت بولندا إحياء الذكرى الثمانين لتحرير معسكر الاعتقال النازي الألماني أوشفيتز بيركيناو. نذكرنا هذه المناسبات المأساوية جميعاً بما سبق النظام الدولي الحالي. دعونا لا ننسى أبداً ما هو البديل الكئيب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** تهنيء جمهورية جنوب أفريقيا سعادة السيد وانغ يي وجمهورية الصين الشعبية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها للصين على لفت الانتباه إلى ما نشهد من تحديات مستمرة للممارسة الفعالة لتعددية الأطراف وإلى الحاجة الماسة إلى إصلاح وتحسين الحوكمة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن وولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

إن جمهورية جنوب أفريقيا، بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، وبوصفها بلداً استفاد من تضامن الأمم المتحدة خلال العقود المظلمة من الفصل العنصري والتمييز، مثال على الأثر الإيجابي لتعددية الأطراف. ولم تتمكن جنوب أفريقيا من اعتناق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة حقاً إلا من خلال العمل الجماعي المستمر والتضامن من جانب المجتمع الدولي. ويشمل ذلك احترام القانون الدولي وسيادة جميع الدول القومية والمساواة بينها وحقوق الإنسان غير القابلة للانتهاك لجميع الشعوب. إن الالتزام بالمشاركة المتعددة

الأطراف مكن جنوب أفريقيا من أن تصبح مشاركاً قوياً في الشؤون الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، حيث يسعى بلدنا إلى تعزيز أهمية العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة.

لا يمكن لأحد منا أن ينكر أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مترابطة في قرية عالمية واحدة. تؤثر الآثار السلبية للعنف والحرب والفقر والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على البشرية جمعاء. إن التحديات العالمية في عصرنا الحديث تتجاوز بكثير قدرة أي بلد بمفرده، وتتطلب جهوداً جماعية وتعاونية من جميع الدول الأعضاء. وفي حين حققت الأمم المتحدة العديد من النجاحات على مدار الثمانين عاماً الماضية، إلا أنها شهدت أيضاً العديد من الإخفاقات، ويرجع ذلك في الغالب إلى تقاعس الدول الأعضاء وعدم قدرة البعض على وضع المصالح الذاتية الضيقة في مرتبة تالية للأهداف الجماعية الأوسع نطاقاً. وعلينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة لا تكون قوية إلا بقدر حسن نية وعزم والتزام الدول الأعضاء. وبالتالي فإن إنجازات الأمم المتحدة وإخفاقاتها هي إنجازات وإخفاقات أعضائها.

**وتحث جنوب أفريقيا المجلس على تذكر تعهدات ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1).**

لقد ألزم الميثاق الدول الأعضاء بالابتعاد عن التهديد باستخدام القوة واستعمالها والتحرك صوب التعاون الجماعي والسلمي، والسعي إلى تحقيق عالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام والازدهار، ويحترم القانون الدولي والسيادة والسلامة الإقليمية ويتم الحفاظ فيه على الاستقلال السياسي. ويعترف الميثاق أيضاً بالحاجة إلى تجديد وتنشيط النظام المتعدد الأطراف - بما في ذلك مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية - ليعكس الواقع الحالي للمجتمع الدولي، والتصدي بفعالية للتحديات الخطيرة التي يواجهها العالم وتحقيق نتائج إيجابية في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وعندما تفكر الدول الأعضاء في مستقبل مجلس الأمن، ينبغي ألا ننسى أن الظروف التي كانت سائدة وقت إنشاء الأمم المتحدة لم تعد سائدة. لذلك فإن إصلاح المجلس أمر ملح. إن العمل الجماعي الناجح، الخالي من تغليب المصالح الوطنية الضيقة لقلّة من الدول، بهدف التصدي للتحديات العالمية المتزايدة التعقيد التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، لن يكون ممكناً إلا عندما يتحقق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن.

ختاماً، تتخذ جمهورية جنوب أفريقيا موقفاً مفاده أن التعاون الإيجابي والتأزري المتعدد الأطراف، من خلال التزام ثابت بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يظل أفضل وسيلة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها تحقيق السلام الجماعي والدائم والاستقرار والأمن والتنمية والرخاء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد يوسا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** إن بيرو عضو مؤسس في هذه المنظمة، وبالتالي فهي تؤمن إيماناً راسخاً بأن السلم والأمن الدوليين هما القيمتان الساميتان اللتان ينبغي أن توجهان العمل المشترك للمجتمع الدولي، على أساس احترام حرية الشعوب والدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. لذلك ما فتئ بلدي يلاحظ بقلق متزايد الاتجاهات المتزايدة

لشك وخيبة الأمل في فعالية المنظمة، وهو تصور يمتد إلى تعددية الأطراف ومؤسسات الحوكمة العالمية الأخرى. ولهذا السبب نؤكد على أهمية المناقشة التي اقترحت لهذه المناسبة.

واليوم، كما كان الحال قبل 80 عاما، فإن الحاجة إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ضرورة حتمية يجب ألا نتجاهلها. إن الواقع المعقد لعالم اليوم، الذي يتعرض لتهديدات مختلفة، يمثل تحديا هائلا، ربما أكبر من ذلك الذي واجهناه في عام 1945، عندما ساد توافق الآراء والرؤية المشتركة. مع ذلك، ينبغي أيضا أن يُنظر إلى هذا الوضع على أنه فرصة لتجديد جهود الأمم لبناء عالم يكون فيه احترام القانون الدولي أساسا للاستقرار وسيادة السلام. وفي حالة مجلس الأمن تحديدا، بات من الضروري والمهم إحراز تقدم في عملية إصلاحه.

لقد كانت برامج الأمم المتحدة وآلياتها أساسية في تعزيز التنمية والاستقرار والشمول في جميع أنحاء العالم. وفي الظروف الراهنة، يجب علينا أن نعززها حتى تصبح أدوات أكثر فعالية وشفافية وبالتالي نعيد الأمل في العالم، خاصة بين الشعوب الأكثر ضعفا، لأنه بات واضحا عبر تاريخ هذه المنظمة أن السلام والأمن الدوليين يقومان على العدل والإنصاف.

ويجب على تعددية الأطراف أن تتطور لتظل ذات صلة بالموضوع ولتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل. يجب ألا نغفل عن حقيقة أن مهمتنا هي بناء نظام دولي أكثر شمولاً وإنصافاً وفعالية كشرط أساسي للسلام.

واليوم، كما كان الحال قبل 80 عاما، فإن بيرو مستعدة وملتزمة بقوة بالمساهمة في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وإن بيرو، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ساهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف، تؤكد من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ التي تأسست عليها المنظمة باعتبارها الأداة الأكثر فعالية في التصدي للتحديات العالمية.

ويمكننا أن نعمل معا لضمان أن تستمر الأمم المتحدة ونظام الحوكمة العالمية كمحركين رئيسيين للسلام والأمن والتنمية. عسى أن تكون أعمالنا بمثابة إرث للأجيال القادمة، بأن تُظهر أن التعاون والالتزام هما ركيزتا التقدم المشترك.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

**السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** ما برحت الأمم المتحدة على مدى ثمانية عقود حجر الزاوية لتعددية الأطراف وصون السلام والأمن الدوليين، وهو تأكيد يواجهه الآن تساؤلات وجيهة.

لذلك تتقدم إكوادور بالشكر إلى جمهورية الصين الشعبية ومعالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، على عقد هذه الجلسة التي تتيح لنا الحوار بحثا عن حلول للمشاكل التي يطرحها المشهد الدولي المعقد. وأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على بيانه. كما أشكر ممثلة نيوزيلندا، التي تكلمت باسم ما يقرب من 60 بلدا، على بيانها الذي يؤيده بلدي.

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في سان فرانسيسكو - إلى جانب الصكوك الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف - قد أخرج البشرية بأن قوة القانون يجب أن تغلب قانون الأقوى. لذلك تم إرساء القانون الدولي كركيزة لتعددية الأطراف، وأصبح احترامه شرطاً لا غنى عنه لاستدامة النظام المتعدد الأطراف وتعزيزه. غير أن الانقسامات الجيوسياسية أدت إلى انهيار القانون الدولي، الأمر الذي أعاق عمل مجلس الأمن في الاستجابة للأوضاع والنزاعات المتفاقمة والمتصاعدة، كما قوض مصداقية المنظمة بأسرها. وبالتالي، تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية مشتركة في احترام ميثاق الأمم المتحدة، بغض النظر عن ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لاستعادة الثقة في تعددية الأطراف الفعالة، أي في نظام متعدد الأطراف قادر على توفير استجابات صحيحة وجماعية ومنسقة للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية.

إن التعاون الدولي القائم على القانون والاحترام المتبادل والسعي لتحقيق الصالح العام هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لمواجهة تحديات مثل أزمة المناخ والجوائح وعدم المساواة والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. فتعددية الأطراف ليست مجرد خيار في مواجهة تلك الآفات؛ بل هي ضرورة أيضاً. إن الإجراءات الانفرادية غير مناسبة في عالم متعدد الأقطاب.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى إصلاح تدريجي للنظام المتعدد الأطراف يشمل ثلاثة خطوط عمل على الأقل.

أولاً، يجب أن يكون هناك إصلاح لمجلس الأمن. وستواصل إكوادور دعم الإصلاح الذي يقتصر على نموذج أخلاقي للديمقراطية يستند إلى مبادئ التناوب والمساءلة، ويتكيف مع واقع العالم المعاصر وتنوعه، دون استخدام حق النقض أو امتيازات جديدة تتعارض مع المساواة السيادية للدول - وبعبارة أخرى، إصلاح طموح ولكنه واقعي.

ثانياً، لا يمكننا أيضاً أن ننتظر إصلاحاً للهيكل المالي العالمي ومؤسساته يستجيب لاحتياجات بلدان الجنوب. ومن الضروري معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية في عملية صنع القرار والتحرك نحو التمثيل العادل للبلدان النامية.

ثالثاً، يجب أن تركز الحوكمة العالمية على تضيق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وضمان الوصول العادل إلى الموارد والتقنيات والفرص.

وقد حدد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) إجراءات طموحة لتحقيق تلك الأهداف. وقد حان الوقت الآن لترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات ملموسة، بما يضمن إطار عمل شامل وموجه نحو تحقيق النتائج للتعاون. إن تعددية الأطراف الفعالة ليست مثلاً مجرداً، بل هي أداة لا غنى عنها لبناء عالم يسوده السلام والتنمية. لقد أظهر التاريخ مراراً وتكراراً أن الدول عندما تعمل معاً بإرادة وتصميم وحسن نية يمكن إحراز تقدم.

وإكوادور على استعداد للقيام بدورها، وهي على ثقة بأن هذا النقاش سيسهم في إيجاد حوكمة عالمية أكثر عدالة وفعالية وتمثيلاً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد تشوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لهذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة.

وتؤيد كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد على بضع نقاط من منظورنا الوطني.

إن تعددية الأطراف ليست لعبة صفرية النتيجة. فهي تقوم على فهم المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي لصالح الجميع - وهي مدّ متصاعد يهدف إلى أن تسير المراكب بالجميع. وإذا كانت تعددية الأطراف محبذة في الأوقات البسيطة والمزدهرة، فمن الضروري في عالم اليوم الذي يزداد ترابطاً أن تكون ملاذاً آمناً يحميه النظام الدولي القائم على القواعد واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

تعتمد تعددية الأطراف على التعاون والثقة والتضامن والمساواة واستيعاب الجميع. ومن دون ذلك تكون مفرغة من المضمون الحقيقي وتفتقر مهمتها إلى الهدف. وفي هذا المجال شهدنا تراجعاً في نظامنا العالمي.

إن روح التعاون التي طالما كانت مرتكز العلاقات الدولية، والتي تجسدها الأمم المتحدة، تتعرض لضغوط شديدة. وهناك حاجة ملحة لإجراء إصلاح مستمر وهادف لمواجهة التحديات الناشئة، بما في ذلك التحديات الناشئة التي تأتي مع التقنيات الجديدة والتهديدات الأمنية غير التقليدية. ومن الأهمية بمكان أن تستمر المؤسسات الدولية في التطور لتلبية متطلبات المشهد الجيوسياسي المتغير بسرعة اليوم.

يشكل ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، بما يتضمنه من 56 إجراءً، خريطة الطريق التي نتبعها للتنفيذ بحيث تهدف إلى جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر فعالية وتمثيلاً وقدرةً على مواجهة التحديات الحالية واغتنام الفرص المتاحة في المستقبل. ويؤكد على أهمية استيعاب الجميع والمشاركة في الحوكمة العالمية. وتشمل إجراءاته إصلاح مجلس الأمن وزيادة مسؤوليته وكفاءته وشفافيته والتمثيل فيه؛ وتعزيز لجنة بناء السلام وإصلاح عمليات حفظ السلام؛ وتعزيز صوت البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية؛ ووضع أطر للتعاون الرقمي وحوكمة الذكاء الاصطناعي؛ وإشراك المزيد من النساء والشباب وتمكينهم.

دعمت كرواتيا بفخر، بصفتها رئيساً ونائباً لرئيس لجنة بناء السلام، منع نشوب النزاعات في عامي 2023 و 2024 بسبل منها تعزيز الإدماج وتحديد استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الروابط بين السلام والتنمية والجهود الإنسانية وحقوق الإنسان. وسنواصل في هذا المسار.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لهذه المنظمة الفريدة من نوعها ومجمل أعمالها العامة، ينبغي أن نذكر أنفسنا بمحورية تعددية الأطراف في الحفاظ على السلام والرخاء على الصعيد العالمي. وتحدد الإجراءات التي نتخذها اليوم - وكل يوم - ما إذا كنا نتركها تتراجع أو نستمر في الاستفادة منها وتحسينها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية

بأن تأخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

في البداية، نود أن نعرب عن احترامنا لمعالي السيد وانغ يي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية والعضو في مجموعتنا، مع الترحيب بقرار اختياره هذا الموضوع الهام لهذه الجلسة، خاصة في خضم الحالة الدولية الراهنة. ونتوجه بالشكر أيضاً للأمين العام على إسهامه القيم في هذه المناقشة.

تمثل الأمم المتحدة أقوى تجسيد لتعددية الأطراف. لقد حققت منظمنا، التي انبثقت منذ ما يقرب من 80 عاماً من رماد الحرب العالمية الثانية، إنجازات عظيمة في مختلف المجالات. بيد أن عالم اليوم ليس أكثر أماناً سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو المالية أو البيئية أو في مجال الطاقة أو الأغذية. وفي الوقت نفسه، يستمر الهجوم على تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة ككل وتقويضهما. لذلك، يجب أن نضمن أن النظام الدولي الذي بنيناه معاً لن يلقى المصير ذاته الذي آلت إليه عصبة الأمم بسبب عدم قدرته على الاستجابة للتحديات المتشابكة المطروحة في القرن الحادي والعشرين أو بسبب عدم وجود رغبة سياسية لدى بعض الجهات الفاعلة في قبول ظهور عالم متعدد الأقطاب.

فعلى سبيل المثال، لا يزال مجلس الأمن، الذي أسندت إليه ولاية صون السلام والأمن الدوليين بموجب الميثاق التأسيسي لمنظمنا، يعاني من الجمود في قضية أوليناها تاريخياً أهمية كبيرة، وهي قضية فلسطين. إن عدم اتخاذه لإجراءات في الوقت المناسب بسبب إساءة استخدام حكومة الولايات المتحدة لحق النقض مكن إسرائيل من الإفلات من العقاب على نحو غير مسبوق وشجعها على تكريس احتلالها غير القانوني ومواصلة عدوانها على الشعب الفلسطيني على مر الزمن. وقد أودت أفعالها في غزة وحدها، على مدار 16 شهراً المنصرمة، بحياة أكثر من 48 000 شخص من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، مع سقوط المزيد من الضحايا يوماً بعد يوم. ولذلك، ندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحمل مسؤولياتها حتى تتمكن هذه الهيئة من الاضطلاع بفعالية وبالكامل بالولاية البالغة الأهمية الموكلة إليها والحفاظ على شرعيتها ومصداقيتها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتعزيز استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية/القدس الشريف، والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها. ويشمل ذلك معالجة محنة اللاجئين الفلسطينيين وإعمال حقهم في العودة، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس حل الدولتين، على نحو يسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتوفر فيها مقومات البقاء على طول حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وبناءً على ذلك، يحدونا الأمل في أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه مؤخراً في قطاع غزة والذي يجب أن يصبح دائماً ويشمل بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطوةً عمليةً هامةً نحو استقرار الحالة على الأرض في الأجل الطويل وأن يهيئ أيضاً الظروف اللازمة لوصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق - على نحو متواصل وآمن وواسع النطاق - إلى من تشتد حاجتهم إليها ولتحسين الحالة في منطقة الشرق الأوسط ككل. ولكن ذلك لا يعني هذه الهيئة. ولذلك، نؤكد مجدداً على وجوب أن يتحمل جميع أعضاء مجلس الأمن مسؤولياتهم، بما في ذلك على أساس الأحكام ذات الصلة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ووجوب أن يكفلوا أيضاً الاحترام والتفويض الكاملين للقرارات

التي اتخذتها هذه الهيئة بشأن قضية فلسطين، مع إدراك أن هذه القرارات تشكل الأساس للتوصل إلى الحل العادل والدائم الذي استعصى علينا لفترة طويلة والذي أدى في نهاية المطاف إلى إدامة هذا الظلم التاريخي الذي يتحمله الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، لا بد من القول إن الحالة لا تختلف للأسف في مجال التنمية. ولا تزال بلدان الجنوب بعيدة في الوقت الحالي عن تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً بسبب النظام السائد الذي صيغ منذ نشأته في ظل عقلية استعمارية لا تهدف إلا إلى إدامة التبعية والهيمنة. لقد تعمقت الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب في السنوات الأخيرة على الرغم من توافر الموارد اللازمة لازدهار دولنا النامية. ولذلك، نؤكد على أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تحقيق الإصلاح الضروري لهيكل المالي الدولي، وهو شرط أساسي لإقامة النظام العالمي العادل والمنصف الذي نتوق إليه والذي سيحقق السلام والرخاء الدائمين للجميع.

ونحتاج في العالم المترابط والمتشابك إلى تعددية الأطراف والأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن ننخرط في تعددية أطراف حقيقية شاملة للجميع تأخذ بعين الاعتبار آراء الجميع وأولوياتهم وشواغلهم من دون تمييز أو إقصاء من أي نوع حيث أن مساهمة كل دولة أساسية لتحقيق أهداف المنظمة وإعمال ركائزها، على أساس التقيد الصارم بالقانون الدولي واحترامه. ويتعين أن نعزز الحوار والمشاركة بحسن نية وألا نقللها. ويتعين أن نعزز الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح وألا نقللهم. وفي نهاية المطاف، يتعين أن نعزز ثقافة سلام حقيقية ونستعيد روح الوحدة التي سادت في سان فرانسيسكو في عام 1945.

وفي ظل الحالة العالمية الراهنة التي تشهد تزايداً في حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار وانعدام الثقة والتوترات في جميع أنحاء العالم، لا مجال للنهج الانفرادية والعقابية أو لتوظيف المؤسسات والقيم المشتركة في سبيل تحقيق مآرب سياسية تتسم بالأناكية. يجب رفض هذه النهج تماماً، كما يجب رفض أي نوع من مناورات المحصلة الصفرية أو محاولة لتقسيم عالمنا إلى كتل. لقد حان الوقت لنعمل معاً بحزم سعياً إلى بناء توافق في الآراء من أجل إقامة هيكل أممي عادل وعلى قدم المساواة ومستدام وشامل للجميع وغير قابل للتجزئة، من جهة، والتغلب على التحديات الملحة والتهديدات الناشئة المرتقبة، من جهة أخرى، سواء كانت هذه التهديدات في مجال التنمية أو تغير المناخ أو الفضاء السيبراني أو نتيجة عودة ظهور الأيديولوجيات التي تعكس نزعة التفوق العرقي والتي اعتقدنا جميعاً أن البشرية قد تغلبت عليها بالفعل.

وبالمثل، ندعو جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا في هذا الكفاح المشترك من أجل الدفاع عن المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة في مجملها وعلى نحو مترابط، ومن أجل تعزيز التقيد الصارم بها نصاً وروحاً ما دامت المصدر الأساسي للقانون الدولي وأفضل ضمان لتجنب حرب عالمية جديدة والفوضى في العلاقات الدولية. ونشدد على أننا إذا أردنا حقاً إطلاق العنان للقوة العظيمة لتعددية الأطراف والدبلوماسية والأمم المتحدة ككل وتحققها بالكامل، فإن ميثاق الأمم المتحدة يوفر لنا سبيلاً واضحاً، شريطة أن نتخلى عن ازدواجية المعايير والنهج الانفرادي والتفسيرات المتساهلة والنهج الانتقائية لتطبيق القانون الدولي والمبادئ المكرسة في تلك المعاهدة التاريخية، التي تظل عملاً يستند إلى إيمان حقيقي بالإنسانية في أسمى تجلياتها.

وفي الختام، نؤكد استعدادنا لدعم تعددية الأطراف، واستكشاف السبل لتحقيق تسويات سياسية لأزمات العالم بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ الميثاق، وتعزيز المناقشات البناءة التي تمكننا من تعزيز الحوكمة العالمية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن ذلك، إلى جانب إحراز التقدم اللازم لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتوطيد نظام متعدد الأقطاب قائم على القانون الدولي، هو ما سيسمح لنا بتعزيز التقدم الاجتماعي وضمان رفاه شعوبنا ومستوى معيشتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، من خلال المزيد من التضامن والتعاون والعدالة والمساواة في العلاقات الدولية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

**السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أبدأ بشكر الصين على وضع تعددية الأطراف في صميم هذه المناقشة والأمين العام على إحاطته.

إن التزام سويسرا بتعددية الأطراف، استناداً إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التزام راسخ لا لبس فيه. فتعددية الأطراف ليست اختيارية. بل هي أمر حيوي. وقد تأسس المجتمع الدولي على الحاجة المشتركة إلى السلام في أعقاب الحربين العالميتين، وهو يمثل حصناً ضد النزاعات وحيزاً يمكننا أن نستثمر فيه خبراتنا ونحقق أفكارنا. وعلى العكس من ذلك، فإن تفكيك تعددية الأطراف يثير هاجس المنافسات الجديدة والعقبات أمام الأفكار والمنتجات وتآكل المكاسب الأساسية. وقد أظهر التاريخ أنه ما من بلد، مهما عظم، قادر بمفرده على مواجهة تحديات عالم متزايد الترابط. وعندما تضعف تعددية الأطراف، يجب أن نعيد تنشيطها بإرادة سياسية وإصلاحات هادفة لجعلها فعالة. وقد درج قادتنا على الدعوة إلى تقديم أفكار ملموسة لتحقيق هذه الغاية، كما فعلوا في اعتماد الجمعية العامة لميثاق المستقبل (القرار 1/79) في عام 2024. وتشاطر سويسرا هذا الاهتمام برؤية مقترحات ملموسة. وسوف نتعهد في الاستعراض المقبل لهيكل الأمم المتحدة للسلام وفي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بتحقيق توصيات الميثاق بعالم أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً.

وستظل إجراءات مجلس الأمن حاسمة في تحقيق تلك الأهداف. وحتى بعد انتهاء فترة عضويتنا الأخيرة في المجلس كعضو منتخب، واصلنا الدعوة إلى مجلس أمن يتسم بالمساءلة والشفافية والشمولية، ولا سيما بصفتنا عضواً في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ويجب أن نكون قادرين على تقييد وضمان الاستخدام المسؤول لحق النقض إذا أردنا أن نكون قادرين على منع ارتكاب الفظائع بحجة الجمود في المجلس. ويقترن شرف العمل في المجلس بالمسؤوليات المنصوص عليها في الميثاق، ولا سيما في الفقرة 3 من المادة 27. ويجب إعادة التأكيد على القاعدة التي تنص على أن يتمتع أي طرف في نزاع من النزاعات عن التصويت على المسائل المتعلقة به، واحترام هذه القاعدة من الآن فصاعداً. وسويسرا ملتزمة أيضاً بمجلس أمن فعال وقادر على استباق التغييرات الشاملة التي يشهدها عصرنا، والتي تمثل وجهاً من أوجه التقدم وتهديداً للبشرية في آن. وقد أعاد المجلس بالإجماع تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب في مسيرة العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال البيان الرئاسي بشأن أثر التطورات العلمية على السلام والأمن الدوليين (S/PRST/2024/6) الذي اعتمده خلال رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ويشكل الميثاق والقانون الدولي وحقوق الإنسان أسس صرحنا المتعدد الأطراف. ويمثل السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ركائزه الثلاث. والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة هي حجر الزاوية فيه. ويجب أن تتجسد تعددية الأطراف أيضاً في الأماكن الراقية التي نجتمع فيها حيث تتلاقح الأفكار الأكثر ابتكاراً والاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً. وعلى مدى 80 عاماً تقريباً، وفرت جنيف للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الدولية والإنسانية والعلمية هذا الحيز. وفي آب/أغسطس 2024، دعت سويسرا أعضاء المجلس إلى زيارتها بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف. وكان هذا الاحتفاء بمثابة تذكير بأن النظام المتعدد الأطراف يقوم على قواعد مشتركة مثل حماية المدنيين في النزاع المسلح. واتخاذ القرار 2730 (2024) في أيار/مايو 2024 بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة، والدعم الذي حظيت به المبادرة من أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء، دليل على الالتزام العالمي بالقانون الدولي والنظام القائم على القواعد، حتى في وقت الحرب. وإذا ما أُريد لتعددية الأطراف أن تظل اللُحمة التي لا بديل عنها والتي تربط بين الناس والأفكار والقيم، فلا بد من تعزيزها لا إضعافها. وهذا يعني السماح للأشخاص والأفكار والاكتشافات بالانتقال دون قيود وفي أمان من أجل تحقيق الصالح العام للجميع.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

**السيدة المونشو (المغرب) (تكلمت بالفرنسية):** ترحب المملكة المغربية بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى المكرسة لمسألة أساسية في عصرنا - تعزيز تعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية. ونشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على مبادرتها الهامة التي جاءت في الوقت المناسب، والتي تدعونا إلى التفكير معاً في مستقبل النظام الدولي.

سنحتفل في عام 2025 بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، وهي فرصة للتعلم من دروس الماضي وإحياء التزامنا بتعددية الأطراف الأكثر شمولاً وفعالية والأكثر ملاءمة للقرن الحادي والعشرين. ولا تمثل هذه الذكرى السنوية وقتاً للتفكير فحسب، بل أيضاً فرصة لتعزيز المؤسسات الدولية من أجل حوكمة عالمية أكثر عدالة وفعالية.

واليوم، في الوقت الذي تختبر فيه الأزمات المتعددة المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، لا بد من تعزيز تعددية الأطراف وتسريع الإصلاحات من أجل نظام أكثر شمولاً وتمثيلاً. وتؤكد المملكة المغربية على أهمية إعادة التفكير في العمل المتعدد الأطراف من خلال وضع نهج مبتكرة بغية التصدي للتحديات الحالية والمقبلة. وكما أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في رسالته إلى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023،

”إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة تدعو إلى إصلاح المؤسسات والقواعد التي تحكم تعددية الأطراف. غير أنه يتعين توطيد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها تعددية الأطراف وتنشيط الروح التي تحركها“.

وتؤيد المملكة المغربية تأييداً تاماً مبادرات الأمين العام الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وعملها المتعدد الأطراف. وننوه بالأمم المتحدة بوصفها إطار التعاون الأكثر فعالية في التصدي للتحديات العالمية وتعزيز التضامن الدولي. ويمثل اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 خطوة كبيرة نحو تنشيط تعددية الأطراف، وفي صميمها الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان الآن ترجمة التزامات الميثاق إلى إجراءات ملموسة، وتحديدًا من خلال التدابير التالية. أولاً، يجب إصلاح مجلس الأمن بحيث يجسد الحقائق الجيوسياسية الحالية مع تعزيز تمثيل البلدان النامية، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا. ثانياً، يجب تعزيز دور القانون الدولي لضمان تطبيق القواعد الدولية على نحو عادل. ثالثاً، إننا بحاجة إلى إشراك البلدان النامية بشكل أكبر في الحوكمة العالمية، ولا سيما في مجالات التجارة والتمويل والأمن. رابعاً، يجب تكثيف التعاون لسد الفجوة الرقمية وبناء القدرة على مواجهة التحديات الراهنة، بما في ذلك تغير المناخ والأمن السيبراني. خامساً، إننا بحاجة إلى هيكل مالي دولي أكثر عدلاً وشمولاً يوفر دعماً أكبر للاقتصادات الأكثر ضعفاً.

إن المغرب ملتزم بقيم الحوار والسلام، ويعمل بلا كلل من أجل تجديد تعددية الأطراف وتحققها بشكل واقعي بما يهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. وتلتزم المملكة المغربية التزاماً كاملاً بجهود الأمم المتحدة من أجل السلام، بسبل من بينها نشر وحدات الجيش الملكي المغربي في عمليات السلام، معززة بتعاون داعم ونشط بين بلدان الجنوب يركز على مكافحة أسباب النزاعات الجذرية المتعلقة بالفقر، ولا سيما في أفريقيا. ونؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ المقدسة لسيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها ونرفض بشدة أي شكل من أشكال النزعات الانفصالية.

تأسست الأمم المتحدة من أجل "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وفقاً لديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وقد أصبح هذا الالتزام الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونقع على عاتقنا اليوم مسؤولية تاريخية لإصلاح تعددية الأطراف وتعزيزها لضمان أن تتصدى بشكل مجدٍ وفعال لتحديات القرن الحادي والعشرين وتطلعات الجميع. ويؤكد المغرب من جديد التزامه بالعمل مع جميع الدول الأعضاء على تعزيز تجديد تعددية الأطراف، بما يقوم على التضامن واحترام القانون الدولي، مع تحقيق حوكمة عالمية أكثر إنصافاً.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد سينييتا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على تولي الصين رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وتنظيمها لمناقشة اليوم بشأن موضوع ذي أهمية حيوية.

سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي مناسبة تمكننا من التأمل فيما حققناه معاً كمجتمع دولي. إن مراعاة أهمية تعددية الأطراف والحوكمة العالمية، المرتكزة على الأمم المتحدة، قد ظلت سمة مميزة للسياسة الخارجية الإثيوبية. وبالإضافة إلى دورها بصفتها عضواً مؤسساً للمنظمة، فإن إثيوبيا ملتزمة بالأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة. لقد بدأنا في المساهمة بقوات في خدمة قضية

السلام والأمن العالميين بعد إنشاء المنظمة وما زلنا نفعل ذلك حتى اليوم. وعلى غرار الكثيرين في بلدان الجنوب، لطالما دعت إثيوبيا إلى تعددية أطراف فعالة وحقيقية، وهي دعوة تستند أيضا إلى تجربتها العميقة والقديمة. فعندما فشلت عصبة الأمم آنذاك في الإصغاء إلى نداء إثيوبيا للعمل الجماعي في مواجهة العدوان، كان علينا أن نتحمل عبء الدفاع عن سيادتنا بمفردنا. ويوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ومقرا للاتحاد الأفريقي، فقد شهدت إثيوبيا أيضا المثل الخالدة للتعاون الحقيقي الذي أدى إلى استقلال العديد من الدول الأفريقية الشقيقة من نير الاستعمار - وهو وصمة عار في ضمير البشرية لم تصل إلى نهايتها العادلة بعد، كما نوقش في قمة الاتحاد الأفريقي التي اختتمت مؤخرا.

وندرك أننا وصلنا مرة أخرى إلى منعطف تاريخي يجب أن تبدأ فيه جهودنا لإصلاح النظام الحالي بجدية. إن أهمية إصلاح الهيكل المالي الدولي لا يمكن أن تكون أمرا في انتظار التكليف بأدائه بينما تهدد الديون بسحق آفاق التنمية في أفريقيا. ولا تزال أفريقيا، وهي قارة تضم 54 دولة، تغتقر إلى التمثيل الدائم في مجلس الأمن. ويؤثر تغير المناخ سلبا على حياة الفئات الأكثر ضعفا. وتتطلب التقنيات الناشئة، من قبيل التكنولوجيا السيبرانية والذكاء الاصطناعي، معايير حوكمة جديدة. ومنذ عقود، ما فتئت بلدان الجنوب تطالب بالتغيير، في الوقت الذي تكافح فيه في نظام تتضاءل قدرته على الاستجابة لاحتياجات العصر. وينبغي إصلاح النظام المتعدد الأطراف السائد من أجل العمل مع التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، باعتبار ذلك ركيزة أساسية في بنية الأمن الدولي، وينبغي أن يكون مستعداً لتمويل مبادراته.

وهناك فرص لحوكمة عالمية أكثر شمولاً. إلا أن النتيجة ستعتمد أيضاً على مدى حسن إدارتنا لمخاطر الفوضى والنزاع. وفي حين يمكن لكل دولة عضو أن تساهم في رؤية لمستقبل أفضل، وينبغي لها أن تساهم في ذلك، يجب على الدول الأقوى أن تبدي استعدادها للإصلاح. وربما يجدر بنا تكرار التحذير البعيد النظر الذي أطلقه الإمبراطور الإثيوبي هيل سيلاسي، الذي قال:

”ستُحسن الأمم العظيمة في العالم صنعاً بأن تتذكر أنه حتى مصائرها في العصر الحديث ليست بيدها بالكامل. إن السلام يتطلب تضافر جهودنا جميعاً. فمن ذا الذي يستطيع التنبؤ بالشرارة التي قد تشعل الفتيل؟“ (A/PV.1229)، الفقرة 35).

وأخيراً، أود أن أكرر دعوتنا إلى ضمان أن تكون جهودنا المتعددة الأطراف لصياغة مستقبلنا متمركزة في الأمم المتحدة، التي يمكن فيها سماع الأصوات المتنوعة. إن تعددية الأطراف الحقيقية، التي تحتضن الاختلافات وتقدر التمثيل العادل في جميع جوانبها، أمر بالغ الأهمية لتعزيز التعاون والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد فاسكونسيلوس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشيد بحرارة بجمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لتحليل أهمية تحسين الحوكمة العالمية، ولا سيما قيمة تعددية الأطراف.

ولا شك في أن الأشهر القليلة الماضية قد امتحنت الهيكل الدولي بطريقة ربما لم نشهدها منذ عام 1945، عندما تأسست الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه يجب على المنظمة الآن، بعد مرور ما يقرب من

ثمانية عقود على إنشائها، أن تتكيف مع الديناميات الحالية للعلاقات الدولية وألا تسمح بالتشكيك في أهمية المنظمة. وقد عزز ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الصادر في أيلول/سبتمبر 2024 التزام بلداننا الجماعي تجاه الأمم المتحدة وحدد إجراءات محددة لمواجهة التحديات المستمرة منذ زمن بعيد وتلك الناشئة، على حد سواء. وأود النظر في ثلاث نقاط من وجهة نظر المكسيك.

أولاً، لا يمكننا أن نكون راضين عن الوضع الراهن. إننا بحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة للهيكلة المتعدد الأطراف، بدءاً من مجلس الأمن إلى المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن تتناسب مقترحات الإصلاح مع ضخامة المشاكل التي نواجهها. ولا يمكننا تكرار النماذج التي ظهرت أوجه القصور فيها. إن حق النقض هو مثال واضح على كيفية تغليب المصالح الخاصة لبلد واحد على الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وفي الوقت الذي تدعو فيه المكسيك إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن من شأنه أن يضفي الطابع الديمقراطي عليه بدلاً من إعادة إنتاج امتيازات لحفنة من الدول، فإنها تدعو أيضاً البلدان التي لم تنضم بعد إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالات الفئات الجماعية إلى أن تفعل ذلك.

ثانياً، إن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي لا يمكن للمجلس أن يجعل من العادي القيام بعمل يهدف إلى اختيار استخدام القوة على حساب القانون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات. وقد سبق للمكسيك أن أعلنت موقفها من تدرج بعض الدول بالمادة 51 من الميثاق، بشأن حق الدول الأصيل في الدفاع عن النفس، لاستخدام القوة وقائياً على أراضي دولة أخرى دون موافقتها. وما يحدث من إعادة تفسير القانون الدولي على نحو خطير هو أمر يقوض مبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها ويعرض نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة للخطر.

ثالثاً، هناك قائمة طويلة من المعاهدات والاتفاقيات التي يمكن للمجتمع الدولي التفاوض بشأنها لسد الثغرات القانونية في العديد من المسائل، وبالتالي تجنب إغراء اختيار الإجراءات الأحادية. وبالنظر إلى المطالبة بتحقيق المساءلة وإنفاذ سيادة القانون، فإن إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية وقبول جميع الدول بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لأي إجراء يسعى إلى إعاقة عملهما القضائي المستقل والنزيه.

إن تعددية الأطراف ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة لضمان السلام والأمن الدوليين. وفي اللحظات الحرجة مثل المنعطف الحالي، ينبغي أن تُظهر تعددية الأطراف مزاياها لتصبح محوراً ومرآة للتغيرات الجيوسياسية. وتعددية الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة، تمثل أفضل رهان لنا لضمان إدارة العلاقات الدولية من خلال التعاون بين الأمم واليقيين القانوني الذي يوفره القانون الدولي، وليس بقانون القوة أبدأً. وستواصل المكسيك العمل لضمان أن تظل تعددية الأطراف مواكبة للعصر وأن تستعيد الثقة التي فقدتها في السنوات الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نُعرب عن تقديرنا للصين لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى، وهي مناقشة مهمة وحسنة التوقيت. كما نشكر الوزير وانغ يي والأمين العام على إحاطتهما القيمتين وعلى إعادة تأكيد الدور الحيوي لتعددية الأطراف.

إن تعددية الأطراف ضرورية لمواجهة التحديات العالمية، وهي تتطلب الالتزام بالقانون الدولي والشفافية والمساءلة. ومع ذلك، فإن الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف آخذة في الانخفاض بسبب القانون الدولي الانتقائي والإكراه الأحادي الجانب وانتهاكات المساواة في السيادة.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، تفقد الآليات المتعددة الأطراف مصداقيتها عندما يتم التلاعب بها لخدمة مآرب سياسية. ويقوض التطبيق الانتقائي للمعايير الدولية وفرض الجزاءات الأحادية والإكراه الاقتصادي المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف. ويجب محاسبة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الذين يفرضون تدابير قسرية أحادية الجانب غير قانونية، على ما يتسببون فيه من معاناة وموت ودمار للدول المستهدفة، بما في ذلك شعب بلدي، في انتهاك للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يلتزم بولايته في تسوية النزاعات من خلال التعاون متعدد الأطراف. ومع ذلك، فإن هيكله الحالي لا يجسد التحولات في موازين القوى العالمية والتطلعات المشروعة لبلدان الجنوب. ولاستعادة مصداقيته، يجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة. وجعل المجلس هيئة شاملة للجميع حقاً، تكفل التمثيل الإقليمي العادل، من شأنه أن يعزز شرعيته وفعاليتها. ومما يؤسف له أن بعض الأعضاء الدائمين استغلوا المجلس مراراً وتكراراً لتحقيق مصالحهم السياسية الخاصة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك إصرار الولايات المتحدة على استخدام حق النقض لحماية إسرائيل من المساءلة عن انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني وأعمال العدوان التي ترتكبها ضد دول أخرى في المنطقة. إن غزة هي الأرض الشرعية للشعب الفلسطيني وتدين إيران بشدة خطة الولايات المتحدة الاستعمارية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم بالقوة. فهذا انتهاك للقانون الدولي واعتداء خطير على حقوق الإنسان الأساسية.

ثالثاً، يجب إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، الذي شكلته مؤسسات عفا عليها الزمن، لضمان المشاركة العادلة للدول النامية. فتهميشها يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة ويعوق التنمية المستدامة.

إننا نواجه خياراً حاسماً - إما أن نسمح بهيمنة الانقسامات والنزعة الأحادية على الشؤون العالمية أو أن نؤكد من جديد التزامنا بنظام دولي عادل ومنصف وقائم على القواعد تدعمه منظومة الأمم المتحدة. وللقيام بذلك، يجب أن نتخذ إجراءات حاسمة.

أولاً، يجب أن تكون الحوكمة العالمية مبنية على مفاوضات مفتوحة وعادلة وشفافة، بما يضمن تسوية المنازعات من خلال الدبلوماسية وليس الإكراه.

ثانياً، يجب على الأمم المتحدة أن تضمن فرصاً عادلة لجميع الدول للحصول على التكنولوجيا والموارد وممارسة الأنشطة التجارية، مما يعزز النمو المستدام للجميع.

ثالثاً، إن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس الموسعة، سيعزز الأمن الجماعي والمرونة الاقتصادية.

وبصفتها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجدداً التزامها المستمر بتعددية الأطراف الفعالة، القائمة على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الآن الكلمة لممثل نيبال.

**السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهني جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة.

إن جوهر تعددية الأطراف هو العمل معاً وتقاسم المسؤوليات والاعتراف بأن العمل الجماعي أقوى من العمل الفردي. وهناك العديد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة التي تثبت أن الدول لجأت مراراً وتكراراً إلى تعددية الأطراف بعد فشل النهج الأخرى. ونحن واثقون من أننا لسنا بحاجة إلى المزيد من هذه التجارب.

وقد أصبحت تعددية الأطراف الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب الطابع المترابط للتحديات العالمية. وتتطلب قضايا مثل تغير المناخ والجوائح وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة العمل الجماعي والتعاون بين الدول. وتجسد الأمم المتحدة، باعتبارها أهم مؤسسة متعددة الأطراف في العالم، تعددية الأطراف من خلال هيكلها ومهمتها وتأثيرها على مدار 80 عاماً. وقد بُنيت على تطلعات عالم مزقته الحرب إلى تأمين السلام والتفديد بالقانون الدولي وتعزيز الرخاء المشترك.

وتواصل الأمم المتحدة توفير منصة للبلدان للعمل معاً وتقاسم الموارد وإيجاد حلول مشتركة لتلك المشاكل المعقدة. ويسعدنا أن نرى تواصل التطور والإصلاح في الأمم المتحدة. ولا تزال هناك إصلاحات تشتد الحاجة إليها ويُتوقع إجراؤها منذ فترات طويلة في المؤسسة. غير أن التنافسات الجيوسياسية المتزايدة والصراعات على السلطة وتصاعد النزعة القومية والشعبوية والحمائية تقوض بشدة جوهر تعددية الأطراف.

وفي هذا الوقت العصيب، يوفر لنا ميثاق المستقبل، المعتمد في العام الماضي (قرار الجمعية العامة 1/79)، مخططاً لتنشيط تعددية الأطراف. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاح وتحسين الحوكمة العالمية. ومن الضروري أن نبذل أقصى الجهود لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وجعلها أكثر تمثيلاً واستجابة وفعالية وقدرة على الوفاء بولايتها. ويجب أن نعيد تنشيط الإرادة السياسية وأن نستجمع القوة اللازمة لإعادة بناء الثقة وتعزيز الالتزام بتعددية الأطراف.

وفي هذا السياق، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر فعالية وحسماً من خلال الوحدة والتضامن. ولا ينبغي أن يكون المجلس مشلولاً ولا ينبغي أن يكون رهينة لأي مصلحة خاصة. ويجب علينا إعادة تأكيد أولوية القانون الدولي وضمان تطبيقه بشكل متساوٍ ومتسق على جميع الدول بغض النظر عن القوة

أو النفوذ. ويقوض التطبيق الانتقائي للاتفاقات الدولية وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الثقة العالمية في المؤسسات المتعددة الأطراف.

وأود أن أؤكد ضرورة أن نعزز ونوسع نطاق عملنا الجماعي لسد الفجوات التنموية والرقمية. ومن المهم للغاية زيادة تمثيل الدول النامية في المؤسسات المالية العالمية. كما يجب تمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار بحيث تستجيب النتائج لتطلعات الجميع. إن الشراكات العالمية الشاملة للجميع ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز نظام اقتصادي عادل ومنصف ومستدام.

تؤمن نيبال إيماناً راسخاً بالدور الذي لا غنى عنه لتعددية الأطراف في ضمان السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان. وميثاق الأمم المتحدة هو أساس علاقتنا الدولية وسياستنا الخارجية. وندعو إلى تجديد روح التعاون لدعم ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وضمن عدم إهمال أي دولة.

وأود أن أختتم ببياني بتكرار التأكيد على أن السماء واسعة بما يكفي لتحليق جميع الطيور دون تصادم.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

**السيدة قاسمالييفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية):** أهني جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن ونتمنى لأصدقائنا الصينيين قيادة ناجحة للمجلس لصالح السلام والأمن الدوليين. ونثني على الرئاسة الصينية لعقدها هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية في الوقت الحاضر.

قُبلت قيرغيزستان في عضوية الأمم المتحدة في عام 1992 بعد فترة وجيزة من إعلان استقلالها الوطني. ومنذ ذلك الحين، وقيرغيزستان عضو مثالي ملتزم تمام بالتزاماته الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما جعلت قيرغيزستان تعددية الأطراف أولوية رئيسية لسياستها الخارجية وهي تواصل التعاون المتعدد الأبعاد مع الأمم المتحدة، وكذلك مع الدول الأعضاء الأخرى. واليوم، بينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، تعرب قيرغيزستان عن دعمها الكامل للمنظمة وللأمين العام، السيد غوتيريش، تقديراً لتفانيه في خدمة الحفاظ على الأمن العالمي والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية العالمية وحماية حقوق الإنسان والحريات.

نجتمع اليوم في نقطة تحول في التاريخ الحديث. وتدفع الأزمة الأمنية في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الشرقية البشرية إلى حافة نزاع عالمي جديد. ولقد وصلنا بالفعل إلى الخط الأحمر الذي لن يتجاوزه إلا المزيد من الجبناء في الشؤون الدولية. وفي هذا الصدد، تدعو قيرغيزستان إلى التخفيف الفوري للتوترات الدولية. فما الذي يمكن أن تفعله الدول الأعضاء للحفاظ على السلام والأمن الدوليين؟

أولاً، إن تعددية الأطراف الشاملة هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنفذ مبادئ القانون الدولي وأحكامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأمانة وبشكل لا لبس فيه، فضلاً عن الوفاء بالالتزامات التي تستتبعها العضوية في الأمم المتحدة. وهذا ضمان لمستقبل آمن للبشرية.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى القضية التي أنشئ من أجلها وأن يُظهر قيادة حقيقية في الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين. وينبغي للأعضاء الدائمين الاستماع إلى رأي الجمعية العامة واتخاذ القرارات التي تلبى المصالح الجماعية للمجتمع العالمي. وندعو إلى عدم استخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بوقف الحروب والنزاعات.

ثالثاً، يجب على مجلس الأمن أيضاً أن يواكب روح العصر ويلبي متطلبات الواقع الحالي للحياة الدولية حتى يتمكن من أداء المهام والمسؤوليات المنوطة به. وفي هذا الصدد، تدعو قبرغيزستان أيضاً إلى الإصلاح النوعي والكمي للمجلس بهدف تحسين أساليب عمله وتوسيع عضويته على أساس التمثيل الإقليمي المتوازن. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن توسيع تشكيل المجلس من شأنه أن يسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أن يكون المجلس أكثر شمولاً وشفافية وفعالية وقابلية للمساءلة في القرن الحادي والعشرين.

تؤيد قبرغيزستان تماماً الرأي القائل بأن بعض المناطق ومجموعات الدول لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً بل وغير ممثلة في المجلس. وفي هذا الصدد، تعترف قبرغيزستان بالتطلع المشروع للدول الأفريقية إلى توسيع عضويتها في المجلس. ونؤيد رؤية مجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بتعزيز تمثيل أفريقيا في المجلس. وتلاحظ قبرغيزستان باستياء أن أكثر من 50 دولة صغيرة لم تنضم قط إلى عضوية المجلس. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاقترح المقدم الذي يعترف بالحاجة إلى حل مسألة تمثيل الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس. وقبرغيزستان واحدة من الدول الصغيرة التي لم تنضم بعد إلى عضوية المجلس. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تدعم الدول الأعضاء الأخرى بالإجماع تصحيح هذا الظلم التاريخي وانتخاب قبرغيزستان عضواً غير دائم في مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2026.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة غريغوار - فان هارين (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع تعددية الأطراف الهام. وتؤيد مملكة هولندا بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيُدلى به لاحقاً. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

من وجهة نظرنا، تتطلب تعددية الأطراف، في حالتها الراهنة، اتباع نهج ثلاثي الركائز. ويجب حماية تعددية الأطراف وتعزيزها وإصلاحها.

سأبدأ بالحماية. على مدى ما يقرب من 80 عاماً، ظل ميثاق الأمم المتحدة أساس النظام المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فإن الانتهاكات المستمرة للميثاق تؤدي إلى تآكل المبادئ ذاتها التي دعمت الاستقرار العالمي لعقود من الزمن. ويجب أن نقف بحزم في الدفاع عن تلك المبادئ. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نواصل التنديد بأعمال العدوان وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب علينا تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب لضمان ألا يعلو صوت القوة على صوت الحق. إن تعددية الأطراف مثل جسر مبني فوق مياه مضطربة. فهو قوي عندما يتم تعزيزه ولكنه هش عندما يجري المساس به. وإذا ما قوضت الدول الأعضاء

أركانها بدلاً من تعزيزها، فقد نجد أنفسنا قريباً بلا ممر آمن إلى الأمام وربما نجد أنفسنا وقد اتسعت الفجوات تحت أقدامنا.

تتعلق نقطتي الثانية بالتعزيز. إن الأمم المتحدة هي المنتدى الأكثر شرعية وعالمية لمعالجة التحديات العالمية ويتعين تعزيزها. ولهذا السبب، تظل مملكة هولندا ملتزمة بقوة بأمن متحدة قوية تقي بالعرض وتخدم أهدافنا الجماعية من أجل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وبصفتنا عضواً في لجنة بناء السلام للفترة من 2025 إلى 2026، فإننا ملتزمون بدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. والتعاون الفعال بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ضروري. ولذلك، فإننا نشجع مجلس الأمن على التواصل مع لجنة بناء السلام على أساس أكثر انتظاماً للحصول على المشورة بشأن أولويات بناء السلام في حالات وولايات قُطرية محددة. ويوفر استعراض هيكل بناء السلام هذا العام فرصة مناسبة لزيادة تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام وهذا المجلس.

تتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بالإصلاح. إذا أردنا أن يستمر النظام القائم على القواعد، يجب أن يكون صوت جميع الدول، كبيرها وصغيرها، مسموعاً في صياغة مستقبله. ولذلك، لا بد من إصلاح مؤسساتنا لجعلها أكثر فعالية وكفاءة وكذلك أكثر شمولاً. وتوجد حاجة ماسة إلى إصلاح مجلس الأمن لكي يظل فعالاً ومهما في القرن الحادي والعشرين. ومن المهم أن نتذكر أن عضوية مجلس الأمن ليست مجرد امتياز، إذ ترافقها مسؤوليات كبيرة. وتؤيد مملكة هولندا إجراء زيادة محدودة في عضويته في فئتي المقاعد غير الدائمة والدائمة على السواء. وتؤيد المقترحات التي تؤدي إلى تحسين التمثيل الجغرافي، وخاصةً لأفريقيا.

ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أيضاً فرصاً لمواصلة تعزيز الهيكل المالي الدولي، مع الاستفادة مما تحقق حتى الآن. وستشارك مملكة هولندا مشاركة بناءة في تلك النقاشات.

في الختام، يدعم ميثاق الأمم المتحدة النظام الدولي وبيسره. وقد تحقق ذلك من خلال الدروس المستفادة من التاريخ بصعوبة. فلنحم معاً حجر الزاوية هذا في قيمنا المشتركة حتى يتسنى للأجيال القادمة أن تراث عالمياً لا يكون فيه السلام مجرد أمل بل حقيقة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد غوميث هيرنانديث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** في غضون بضعة أشهر، سنحتفل بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة التي تشكل حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والتي وفرت محفلاً لا يبدل عنه لمشاركة جميع الدول على قدم المساواة في صنع القرار العالمي. وفي هذه الأوقات التي تشهد تحديات وجودية للبشرية، تظل الأمم المتحدة بوصلتنا الجماعية للتصدي المشترك للتهديدات والفرص التي يواجهها عالم اليوم. بيد أن تعددية الأطراف تواجه أزمة غير مسبوقه في المصادقية. وقد أدى انتشار النزاعات المطولة وعودة ظهور النزعة الانفرادية والريبة التي تساور العامة إلى التشكيك في فعالية النظام.

ويساورنا القلق إزاء الهجمات التي تتعرض لها الأمم المتحدة وكذلك حملات التضليل الإعلامي حول عملها والتي تعرّض رفاه ملايين المستفيدين من المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية والمساعدة

المقدّمة لهم للخطر. ولذلك، نكرر إدانتنا لبدء نفاذ التشريعات التي تحول دون إنجاز عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يؤثر تأثيراً خطيراً على الحالة الإنسانية في غزة ويعرّض وقف إطلاق النار الذي بدأ في 19 كانون الثاني/يناير للخطر.

وعلى الرغم من أوجه القصور التي تشوب الأمم المتحدة، لا يمكننا أن ننسى أنها لم تتجنب اندلاع حرب عالمية جديدة فحسب، بل عززت أيضاً دورها في حفظ السلام والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. وأما في مجال السلام والأمن، فقد وصل مجلس الأمن إلى طريق مسدود وأدى ذلك إلى تراجع مصداقيته. ولا تستطيع الهيئة التي أنشئت لضمان السلام والاستقرار العالميين الرد على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

وبالنظر إلى هذه الحالة، فإن الحل الذي تقترحه إسبانيا هو تعزيز تعددية الأطراف وتحسينها. وندعو إلى إصلاح تعددية الأطراف على أساس الاتساق والمسؤولية والتضامن. ولا يمكننا أن نسمح بتطبيق القانون الدولي بانتقائية وفقاً للمصالح الاستراتيجية. ويجب أن ندين انتهاكات القانون الدولي أينما وقعت وأياً كان مرتكبوها، سواء في أوكرانيا أو غزة أو غيرها من المناطق الجغرافية.

وفي مواجهة هذه الانتهاكات، نؤيد المساءلة باعتبارها آلية لتحقيق العدالة وجبر الضرر والردع. وندعم كلا من محكمة العدل الدولية التي تمثل الحارس المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية التي تشكل حجر الزاوية في نظام العدالة الجنائية الدولية.

ويجب أن نصلح النظام المتعدد الأطراف لضمان بقائه واستعادة الثقة فيه. ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وفعالية وديمقراطية وشفافية. ونؤيد أن يضم المجلس عدداً أكبر من الأعضاء غير الدائمين، مع تقييد حق النقض بهدف إلغائه بالكامل. ويجب أن نمثل بالكامل للالتزامات التي جرى التعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستستضيف إسبانيا في شهر حزيران/يونيه المقبل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية. وهذه فرصة ليس فقط لتجديد جدول أعمال التمويل والاستجابة لمطالب البلدان النامية، ولكن أيضاً لمواصلة التأكيد مجدداً على أهمية النظام المتعدد الأطراف بوصفه آلية عادلة لحل الأزمات.

إن نتيجة تقييم هذه السنوات الثمانية من حيث تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد إيجابية. وليس الآن الوقت المناسب للتراجع. فلنلتزم بتعددية الأطراف المتجددة والمتسقة والمسؤولة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

**السيدة ليندريسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة جداً في أنسب توقيت لها اليوم. وأؤيد البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلت به بالفعل ممثلة نيوزيلندا بالنيابة عن مجموعة من البلدان.

لا تزال ألمانيا مقتنعة تماماً بمهمة الأمم المتحدة وولايتها. ونحن مقتنعون أيضاً بقدرتها على الإصلاح. وقد ازدادت هذه القناعات قوة بعدما حظيت ألمانيا بشرف المشاركة في تيسير المفاوضات التي أفضت إلى

ميثاق المستقبل، مع شريكنا وصديقنا ناميبيا وبدعم من العديد من الدول الممثلة في القاعة. واتقنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مخطط لما نحتاج إلى معالجته بشكل مشترك وكيف نحتاج إلى تكييف هذه المنظمة بشكل مشترك من خلال إبداء الاستعداد للتوصل إلى حل وسط. وبعد مرور خمسة أشهر، لا يسعنا أن نضيع المزيد من الوقت. يجب أن نتخذ إجراءات الآن. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تتدخل فيها ألمانيا لدعم النظام المتعدد الأطراف الذي تشكل الأمم المتحدة محوره.

أولاً، فيما يتعلق بمستقبل حفظ السلام، لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمة كما كانت دائماً في أوقات النزاع والحروب، ولكن ينبغي أن نكيف حفظ السلام لضمان قدرته على مواجهة التحديات الحالية والمقبلة. وسيكون هذا الهدف في صميم اجتماع الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام لهذا العام والذي سيعقد في برلين في شهر أيار/مايو.

ثانياً، يدعو الميثاق بوضوح إلى منع نشوب النزاعات بفعالية أكبر. وبصفتي رئيسة لجنة بناء السلام، سأعمل على تعزيز دور اللجنة في بناء الجسور في منظومة الأمم المتحدة وزيادة تعزيز وظيفتها بوصفها منصة شاملة لتبادل الآراء على نحو مجد بشأن منع نشوب النزاعات. ونتطلع إلى بناء روابط أقوى بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

ثالثاً، نرى إمكانات كبيرة في الجمعية العامة بعد تنشيطها. ونحن مقتنعون بأن الجمعية العامة، بقيادة رئيسها، قد تؤدي دوراً رئيسياً في متابعة ميثاق المستقبل وتنفيذه. ويشمل ذلك أيضاً زيادة نشاط الجمعية العامة في مجال السلام والأمن.

أخيراً وليس آخراً، يلتزم الميثاق التزاماً قوياً بإصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره. وينبغي أن تبدأ المفاوضات القائمة على النصوص في أقرب وقت ممكن لتحقيق ذلك. وينبغي أن نضمن توفر مقعد دائم على هذه الطاولة للمناطق غير الممثلة تمثيلاً كافياً والمساهمين الرئيسيين في السلام والأمن الدوليين. لدينا الفرصة ولدينا المخطط ولدينا أشخاص ممتازون لتكون الأمم المتحدة مكاناً أفضل وأكثر فاعلية. ولا نملك الأعداء. وتعرب ألمانيا عن استعدادها للعمل مع جميع الشركاء ومن أجلهم.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد يلدر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم هذه المبادرة لتمكين مجلس الأمن من النظر في هذا الموضوع البالغ الأهمية في وقت تشد فيه الحاجة إليه. ونشكر أيضاً الأمين العام والمشاركين الآخرين على إسهاماتهم. وتؤيد تركيا البيان المشترك الذي أدلت به ممثلة نيوزيلندا باسم المشاركين في تقديم مبادرة حق النقض والدول المتقاربة في التفكير معها. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لا يمكن لأي بلد أن يتغلب على تحديات العصر الحديث بمفرده. ولا يمكن النجاح في معالجة المسائل العالمية، مثل الأوبئة وتغير المناخ وأزمة الغذاء والنزاعات والإرهاب والفقر وغيرها من التحديات الملحة، إلا بالتعاون والتضامن، في حين لا يزال ملايين الناس في فلسطين اليوم يعانون من عواقب الاعتداءات الوحشية واحتلال الأراضي بصورة غير قانونية وتسييس المساعدات الإنسانية وعمليات التهجير القسري

نتيجة انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة. ويؤثر سوء الحوكمة وتزايد خطر الإرهاب والتدخل الخارجي، إلى جانب تأثير تغير المناخ، تأثيراً سلبياً على الملايين في أفريقيا، مما يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والنزوح الداخلي والهجرة والمعاناة من الجوع والمجاعة. وبالتالي، لا تشكل تعددية الأطراف الفعالة خياراً بل ضرورة، إلى جانب الحفاظ على القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وما فتئت تركيا تدافع بقوة عن تعددية الأطراف، مع إدراكها لضرورتها من أجل عالم أفضل وأكثر مساواة واستدامة وقدرة على الصمود. وتحافظ الأمم المتحدة على دورها المركزي في قلب تعددية الأطراف منذ ما يقرب من 80 عاماً. وعلى الرغم من عيوبها وحاجتها للإصلاح، لا يوجد بديل للأمم المتحدة. فهي المنبر العالمي الحكومي الدولي الوحيد الذي تُمثل فيه جميع الدول على أساس المساواة في السيادة ويمكنها فيه إسماع أصواتها.

وينبغي أن تكون إعادة بناء الثقة وبناء الشراكات والاتفاق على حلول مشتركة من أولوياتنا المشتركة. وقد أتاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة حاسمة لإعادة تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف والحوكمة العالمية التعاونية في صياغة مستقبل أكثر إشراقاً وإنصافاً. ويشتمل "ميثاق المستقبل" على مجموعة طموحة من الإجراءات التي تحدد بداية عملية طويلة. ومن المأمول أن يزيد هذا المسار من أهمية الأمم المتحدة ويجعلها مهياًة بقدر أكبر لمواجهة التحديات المعقدة في قرننا الحالي.

ويجب أن نبتكر أساليب جديدة لزيادة الدور البناء والوقائي والإصلاحي للأمم المتحدة على أساس الثقة المتبادلة والتعاون. وفي هذا الصدد، يجب أن نصلح مجلس الأمن لجعله هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وشفافية وفعالية وأكثر قابلية للمساءلة. ويجب أن يعالج الإصلاح أوجه القصور في المجلس، لا أن يعزز أوجه القصور الموجودة بالفعل.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نسمح بأن تؤدي طموحات قصيرة النظر أو مسارات منفصلة إلى خروج عملية المفاوضات الحكومية الدولية عن مسارها. كما ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز شمولية النظام المالي الدولي وفعاليته. ومن الضروري تعزيز تمثيل وصوت الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية.

إن التنمية المستدامة هدف مشترك يتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن العالم لا يزال بعيداً عن تحقيق هدف القضاء على الجوع الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتظل تركيا شريكاً قوياً في التنمية لأقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، تستضيف تركيا مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً التابع للأمم المتحدة باعتباره الكيان الوحيد التابع للأمم المتحدة المخصص حصرياً لدعم قدرات تلك البلدان في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

إن الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الرئيسية الأكثر ديمقراطية وتمثيلاً في الأمم المتحدة، في وضع جيد يؤهلها للقيام بدور متزايد الأهمية في المسائل العالمية. ولتعزيز تعددية الأطراف، نحن بحاجة إلى زيادة

قوة الجمعية العامة ونؤيد تماما العملية الحكومية الدولية لتتشيظها. ووجب أن تتمحور جهودنا من أجل تعددية أطراف حقيقية وفعالة حول ميثاق الأمم المتحدة نسا وروحا. ووجب أن تظل المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق بمرونته ورؤيته الثاقبة مرشدنا في طريقنا إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالصينية) أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بارفاتانيني (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن ونقدر مبادرتكم بتنظيم المناقشة المفتوحة اليوم.

من المواضيع التي تبرز بوضوح في المناقشة المفتوحة اليوم الدعوة إلى إصلاح تعددية الأطراف. وبينما سلط العديد من المتكلمين الضوء بالفعل على الحاجة الماسة إلى الإصلاحات، فأنا على ثقة بأن العديد من المتكلمين الآخرين سيحذون حذوهم. وهذه شهادة واضحة على ضرورة استعراض وإعادة تصميم هيكل هذا المنتدى الذي يبلغ عمره 80 عامًا لجعله مهياً للنهوض بالدور الملقى على عاتقه. وفي الوقت الذي يعرب فيه العالم بشكل متزايد عن قلقه بشأن قدرة الأمم المتحدة على معالجة القضايا العالمية الملحة بفعالية، لم تعد الإصلاحات خياراً بل ضرورة حتمية. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على سبع نقاط محددة.

أولاً، ما فتئت الهند تؤكد بلهجة قاطعة ضرورة الإصلاحات وظلت من بين المنادين الرئيسيين بذلك. وأود أن أقتبس من رئيس الوزراء مودي الذي ذكر في ملاحظاته أمام مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 أن "الإصلاح مفتاح الأهمية" (A/79/PV.5).

ثانياً، تجسد الهياكل والأطر الأصلية للأمم المتحدة فترة تاريخية مختلفة. وقد تغير عالمنا وجدير بالأمم المتحدة أن تتغير مع الزمن. ويجب أن تكون المنظمة معبرة عن النظام العالمي الحالي وليس ذاك الذين كان موجوداً في عام 1945.

ثالثاً، يجب أن تكون معالجة الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا عنصراً أساسياً في الإصلاحات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئت الهند تدعم الموقف الأفريقي الموحد. وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أحث الدول الأعضاء التي اقتصر دعمها لأفريقيا على بيانات شكلية على أن توضح موقفها بشأن التوسع في فئة العضوية الدائمة، وهي الفئة التي لا تُمثل فيها أفريقيا.

رابعاً، لا يمكن الاستمرار في خداع بلدان الجنوب. وتستحق الهند والأطراف الفاعلة الرئيسية في أجزاء أخرى من العالم التمثيل الواجب في هياكل الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن ذلك يعني الحصول على العضوية الدائمة.

خامساً، هناك ثلاثة مبادئ أساسية لا غنى عنها لنجاح إصلاحات مجلس الأمن: زيادة عدد الأعضاء في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة؛ وبدء مفاوضات تستند إلى نصوص؛ وربط الجداول الزمنية الطموحة بنتائج ملموسة.

سادسا، يؤيد المعارضون لتوسيع فئة العضوية الدائمة الوضع الراهن بنظرة ضيقة. إن نهجهم غير تقدمي بطابعه ولا يمكن قبول ذلك بعد الآن.

أخيرا، وبعيدا عن مجلس الأمن، يجب أن نحترم نوا وروحا المكانة البارزة للجمعية العامة بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد أن الهند ملتزمة التزامًا راسخًا بقضية الإصلاحات، وسنعمل بشكل وثيق مع أصدقائنا وشركائنا. وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا المسعى من أجل إصلاح تعددية الأطراف.

بعيدًا عن محور مناقشة اليوم، أشار نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الباكستاني، السيد محمد إسحاق دار، في ملاحظاته إلى جزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من الهند، هو إقليم جامو وكشمير الاتحادي. وأود أن أؤكد من جديد أن إقليم جامو وكشمير كان ولا يزال وسيظل دائمًا جزءًا لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من الهند. في الواقع، إن باكستان هي التي تحتل أجزاء من جامو وكشمير بشكل غير قانوني. ولا تغير حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والأكاذيب والافتراءات التي تشنها باكستان الحقائق على أرض الواقع. وفي العام الماضي، شارك سكان جامو وكشمير في انتخابات ناجحة وصوتوا بأعداد كبيرة لاختيار حكومتهم. وكان خيار شعب جامو وكشمير مدويا وواضحًا. إن الديمقراطية في جامو وكشمير حيوية وقوية، على عكس باكستان.

إن باكستان بؤرة عالمية للإرهاب، حيث تؤوي أكثر من 20 كياناً إرهابياً مدرجاً على قوائم الأمم المتحدة وتقدم الدعم الحكومي للإرهاب العابر للحدود. ومن ثم، فإن من المفارقات الكبرى أن باكستان تقتخر بنفسها وتعتبر أنها في طليعة الدول التي تحارب الإرهاب. لقد كانت الهند ضحية لأعمال إرهابية ارتكبتها ذلك البلد من خلال جماعات إرهابية مثل "جيش محمد" و "حركة المجاهدين" وعشرات الجماعات الأخرى.

ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب بغض النظر عن شكله أو نوعه أو دافعه. ولا يمكن لأي مظلومية سياسية أن تبرر الإرهاب المرتكب ضد المدنيين الأبرياء. ولا يمكن لهذه الهيئة أن تصنف الإرهابيين إلى جيدين وأشرار. وأطلب من نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها أن يحيط علماً بذلك وألا يستمر في إضاعة وقت المجلس في هذا الصدد.

**الرئيس (تكلم بالصينية)** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد لاغداميو (الفلبين)** (تكلم بالإنكليزية): قبل 80 عاما، كنا من بين الممثلين القلائل المتفانين من حوالي 50 بلدا الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو في أواخر الربيع وشاركوا في صياغة وتوقيع ميثاق الأمم المتحدة الذي أنشأ المنظمة. وفي أول اجتماع للجمعية العامة على الإطلاق، قال ممثل الفلبين، كارلوس ب. رومولو:

"إننا نمثل أمة وُلدت حديثاً في زمن الحرية المستعادة لعالم ما بعد الحرب، أول دولة تُولد في العصر الذري. وجمهورية الفلبين تربطها صلة دم بالأمم المتحدة وهي في نفس عمرها. إن دماء الفلبينيين التي سالت من أجل نيل حريتهم قد سالت بالمثل من أجل تحقيق النصر المشترك. إن رهانهم على الأمم المتحدة هو رهان المصير المتطابق والقلق المشترك والأمل والسعي.

وبحكم ظروف مولدنا كدولة حرة ومستقلة، فإننا ملتزمون بأهداف الأمم المتحدة ومقاصدها. وكانت جمهورية الفلبين أول المستفيدين من انتصار الديمقراطية. وقد تأسست بموجب دستور ينبذ الحرب كأداة للسياسة الوطنية.“ (A/PV.41، الصفحتان 818-819)

والآن بعد 80 عاما، ومع دخول العالم فترة جديدة من الاضطرابات، ما زلنا نراهن على الأمم المتحدة وعلى الميثاق الذي تستند إليه. إن احترام سيادة القانون يصون السلام والأمن العالميين ويُمكن المجتمع الدولي من مواجهة التحديات المعقدة الحالية والمستقبلية. وطوال تلك العقود الثمانية، جعلت الأمم المتحدة من نفسها منبرا ومسارا لمعالجة السلام والأمن الدوليين. وهي لا تزال تشكل أرضية صلبة للدول الأعضاء - التي يبلغ عددها الآن 193 دولة - لإيجاد تقارب في ظل الأزمات والنزاعات المتصاعدة. وأكد وزير الشؤون الخارجية إنريكي مانالو، نقلا عن رئيسنا، أن تعددية الأطراف “تظل المنصة الوحيدة القابلة للتطبيق للعمل الجماعي في مواجهة التحديات العالمية الشاملة“. ومع ذلك، فإننا ندرك الحاجة إلى تحويل تعددية الأطراف لمواجهة التحديات المتطورة، وجعلها أكثر إنصافا وعدالة وتحقيق مقاصد الميثاق نحو جعل السلام والعدالة والتنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع.

في وقت مبكر يعود إلى عام 1946، في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، تنبأ السيد رومولو، ممثل الفلبين، ببعض المشاكل التي لطالما طارت الأمم المتحدة وأعاقت عملها. وتحدث عن نقص التمثيل من آسيا وأفريقيا وقال إن الاستقلال الاقتصادي يجب أن يكون علاقة متوازنة ومتبادلة. كما تحدث عن الحاجة إلى ضمان أن يصبح الإعلام عاملا أساسيا في الحفاظ على السلام ومتحررا من السيطرة، وناصر الحكم الذاتي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مع مراعاة تطلعاتها السياسية. وفيما يتعلق بامتياز حق النقض الذي تتمتع به الدول الكبرى في مجلس الأمن، الذي ساعدت الفلبين بعد ذلك في وضعه على جدول أعمال الجمعية العامة، قال:

”لن تناقش هذه الجمعية على الأرجح أي مسألة بحماس أكبر من مسألة حق النقض. وكما رأينا، هناك حجج قوية من كلا الجانبين. وجمهورية الفلبين من الدول الصغيرة، ونحن نؤيد تماما الحد من هذا الامتياز إلى درجة لا تعرقل باستمرار جهودنا نحو الاتفاق السلمي والتعاون المثمر. وفي الوقت نفسه، لا تراودنا أية أوامه فيما يتعلق بالإمكانية العملية، في الوقت الحاضر، لتحقيق المساواة المطلقة في التصويت بين دول العالم.“ (A/PV.41، الصفحتان 821 و 822)

وبعد مرور ثمانين عاما، لا يزال صدق هذه الرسالة يتردد. وتواصل الفلبين الوقوف إلى جانب الدول الأخرى في الدعوة إلى الحد من هذا الامتياز. ومن شأن الإصلاح الفعال لنظام حق النقض أن يعزز مصداقية مجلس الأمن. إن وجود مجلس أمن شامل وتمثيلي ومُصلح وشفاف أمر أساسي لتعددية أطراف متغيرة وفعالة. وينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن عبارة عن حزمة تتألف من توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله من أجل خلق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في المجلس أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة.

يحدد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) طريقنا للمستقبل. ويجدد الميثاق عزمنا الجماعي على نزع فتيل التوترات والسعي لحل النزاعات بالطرق السلمية. عند التوقيع على الميثاق، تنقيد الدول

بالاتزام برفض استخدام القوة والتهديد باستخدامها في تسوية منازعاتها. ذلك هو جوهر إعلان مانبلا لعام 1982 بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويجب علينا أن نعمل بعزمنا المشترك على جعل النظام المتعدد الأطراف، وفي مركزه الأمم المتحدة، فعالاً وقادراً. تزدهر تعددية الأطراف على أساس نظام قائم على القواعد يوفر شروط الثقة والتضامن والإنصاف والسلام. يجب أن نضمن المشاركة الفعالة لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، في عملية صنع القرار العالمي. ويتم تمكين ذلك من خلال سد الفجوات الإنمائية، بما في ذلك من خلال هيكل مالي دولي متحول وتعزيز الوصول إلى الابتكار والعلوم والتكنولوجيا. يجب علينا تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وعدم إضاعة الوقت في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي.

وتلتزم الغالبين بهذا التعاهد وبتعزيز دور الأمم المتحدة في التصدي للآزمات المعقدة اليوم، بما في ذلك التهديدات الناشئة في المجالات الرقمية والجيوسياسية والفضاء الخارجي والمجال البحري. على مدار 80 عاما من عضويتنا في الأمم المتحدة، كان لدينا سجل حافل من كوننا شريكا يمكن الاعتماد عليه وقاتحا للطريق وصانعا للسلام في الشؤون العالمية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينديس.

**السيد لامبرينديس (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. بداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن موناكو وسان مارينو.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة - وهي حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، حيث توفر منتدى لا بديل عنه لمشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة في صنع القرار وتتيح لنا التصدي معا للتحديات والفرص الوجودية التي تواجه البشرية اليوم. ولكن لكي تنجح تعددية الأطراف، يجب أن يظل القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بوصلتنا الجماعية. وهذا يعني أن أولويتنا القصوى للمضي قدما يجب أن تكون ضمان عدم الإفلات من العقاب على الانتهاكات.

إن الأثر المدمر لتلك الانتهاكات واضح في مختلف المناطق والبلدان، من الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، ومن أفغانستان إلى ميانمار، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والساحل والقرن الأفريقي إلى هايتي. واليوم، وبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على بداية الغزو الروسي الشامل، يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته الحازمة لما يشكل انتهاكا واضحا للميثاق. ونعيد تأكيد دعمنا المستمر لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية - على نحو ما يأمر به الميثاق - داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقد كان لتلك الحرب العدوانية عواقب عالمية أثرت على كل بلد في العالم تقريبا، بما في ذلك عواقبها على الأمن الغذائي وأمن الطاقة، مما أثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين يعيشون

في أضعف الحالات. علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعارض عالماً تصنع القوة فيه الحق، في أوكرانيا كما في كل مكان آخر في العالم.

كما أن التزامنا بالمساءلة قد يكون أفضل أمل لنا في منع مثل هذه الجرائم في المستقبل. وإذا لم نتمكن من إيقافها - وللأسف، لم نتمكن من إيقاف العديد منها في السنوات الأخيرة - فلنحاول على الأقل منعها في المستقبل. يكتسب نظام العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، أهمية قصوى في ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة وتحقيق العدالة للضحايا. ويجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية قادرة على تنفيذ ولايتها في مكافحة الإفلات من العقاب بشكل مستقل.

ونحن نرحب بحقيقة أن المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (انظر S/2025/78) تشير إلى التهديدات الأمنية الجديدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ والأمن السيبراني. يمكننا معالجة هذه القضايا، ولكن لا يمكننا معالجتها إلا معاً. وتبقى الأمم المتحدة هي بوصلتنا، ولكن شأنها شأن أي مؤسسة، يجب أن تتطور مع الزمن بدلاً من الاستمرار في كونها صورة لعالم الماضي.

وعلى الرغم من كل الانقسامات والأزمات المستمرة، إلا أن هناك بوادر أمل في أن تعددية الأطراف الفعالة ممكنة. وقد أثبت اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) والعملية الطويلة والشائكة - ولكن البناءة في نهاية المطاف - التي أدت إلى اعتماده أنه يمكننا العمل معاً وتحقيق النتائج. وهذا يُظهر أن أعضاء الأمم المتحدة، حتى في ظل الظروف الصعبة، يمكنهم الاتفاق على مجموعة واسعة من الإجراءات، بما في ذلك التنمية المستدامة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، والتعاون الرقمي، والشباب والأجيال القادمة، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، وللمرة الأولى التعهد بالتزامات ملموسة تجاه إصلاح مجلس الأمن.

إننا بحاجة إلى تنشيط الأمم المتحدة من خلال تنفيذ التزاماتنا في ميثاق المستقبل. ويدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من أجل جعله أكثر فعالية وشمولية وشفافية وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة كي يجسد على نحو أفضل حقائق اليوم من خلال تعزيز صوت المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً، لا سيما أفريقيا. والعالم بحاجة إلى مجلس أمن قادر على الوفاء بولايته وإنجازها، بما في ذلك من خلال الالتزام التام بالفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق التي تقيد استخدام حق النقض بإلزام أي طرف في نزاع أن يمتنع عن التصويت.

كما يجب أن يُترجم الزخم السياسي الحالي حول الإصلاح، ولا سيما إصلاح الهيكل المالي الدولي، إلى منجزات ملموسة وقابلة للتنفيذ. ونتطلع إلى العمل معاً بشكل بنّاء من أجل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سيعقد في إشبيلية بإسبانيا في وقت لاحق من هذا العام. ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا على القضايا المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ مبادرة "البوابة العالمية" الرائدة للاتحاد الأوروبي في مجال التنمية المستدامة على نحو فعال، وتشجيع تعبئة الموارد وتعزيز التمويل المستدام لخطط التنمية المسؤولة بيئياً والشاملة اجتماعياً.

يتيح هذا العام أيضاً فرصاً إضافية لزيادة تحسين النظام المتعدد الأطراف. فلننظر إلى السلام والأمن: إن استعراض هيكل بناء السلام، واستعراض عمليات السلام، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطوة

المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية العشرين للمسؤولية عن الحماية، والذكرى السنوية العاشرة للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، هي مناسبات تتيح فرصاً فريدة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن بطريقة شاملة وجامعة.

وندرک تماماً أنه لا يمكن ضمان كفاءة الأداء دون تمويل مناسب. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعين هم أكبر المساهمين الماليين وأكثرهم موثوقية في منظومة الأمم المتحدة - حيث يدفعون بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. فنحن نساهم بما يزيد عن 22 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة العادية و 21 في المائة من عمليات حفظ السلام، ونقدم أكثر من ثلث التبرعات. ويقدم الاتحاد الأوروبي مع دولنا الأعضاء مجتمعين 41 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية، أي أننا أكبر المساهمين والشركاء حول العالم. إننا نستمع إلى الاحتياجات في جميع أنحاء العالم، ونحن ملتزمون بتلبية هذه الاحتياجات. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. كما نحتاج إلى دعم الأمم المتحدة في تحقيق أوجه كفاءة أفضل بكثير في تنفيذ ولايتها - ولايتنا - على أرض الواقع.

قبل 80 عاماً، كُرست مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها في الميثاق. وبعد مرور 80 عاماً، يمكننا القول إن الأمم المتحدة، بالرغم من عيوبها، لا تزال أعظم مسعى عالمي لصون السلام وتمهيد الطريق أمام التنمية ودعم حقوق الإنسان ومعالجة الأزمات الوجودية مثل تغير المناخ. ومن مسؤوليتنا اليومية أن نحقق هذا المسعى، وهذا ما نشعر به في الاتحاد الأوروبي.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

**السيد موشايافانهو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، ونهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير 2025. ونشكر أيضاً معالي السيد وانغ يي والأمين العام على رؤيتهما الثاقبة.

تستهل ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بهذه الكلمات الخالدة: نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويمضي الميثاق ليتحدث عن المساواة في الحقوق بين الأمم، كبيرها وصغيرها، ويتعهد رسمياً بأن نضم قوانا لصون السلم والأمن الدوليين. وقد استرشدنا بهذه المبادئ على مدى 80 عاماً تقريباً في سعينا لتحقيق عالم عادل وسلمي. ولكن اليوم، بينما نواجه أزمات متصاعدة - من النزاعات وتغير المناخ إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والفجوات التكنولوجية - يجب أن نسأل: هل هياكلنا للحكومة العالمية ملائمة للغرض المنشود؟ وإذا لم تكن كذلك، فلا بد من إصلاحها.

ويعلمنا تاريخ الأمم المتحدة أن تعددية الأطراف، حينما طُبقت بإخلاص، حالت دون نشوب النزاعات ويسرت إنهاء الاستعمار وعززت التنمية وصانعت حقوق الإنسان. ولكنها لم تنجح في كثير من الأحيان. فقد كانت الاستجابات للأزمات بطيئة في كثير من الأحيان، وكانت عمليات صنع القرار غير متوازنة، وفشلت الهياكل القديمة في تجسيد الحقائق المعاصرة. ويتيح ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) فرصة لإعادة تشكيل تلك الحوكمة العالمية بحيث تكون ملائمة للغرض في التصدي للتهديدات الحالية الملحة، مثل تغير المناخ والجوائح والنزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي والفجوة التكنولوجية المتنامية.

إن إصلاح مجلس الأمن محوري في هذه الجهود. وتوسيع عضويته، لا سيما بالنسبة لأفريقيا والعالم النامي - لن يعزز شرعيته فحسب، بل فعاليته أيضاً. ولا ينبغي لأي دولة أن تستخدم حق النقض كأداة لإحداث شلل في أوقات الأزمات العالمية. بدلاً من ذلك، ينبغي للمجلس أن يدعم هدفه الأساسي بمصادقية وإنصاف وكفاءة. وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب تعزيز الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلاً. فهي تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل المعايير العالمية، ولكن تأثيرها يظل محدوداً عندما تسود مجلس الأمن حالة جمود. وتعزيز دور الجمعية العامة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات سيجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وشرعية واستجابة للتحديات العالمية.

إننا نواجه، إلى جانب التهديدات الأمنية التقليدية، تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتهديدات السيبرانية والإرهاب - وهي تحديات تتجاوز الحدود وتؤثر بشكل غير متناسب على الدول النامية. ويجب أن يقدم نظام الحوكمة العالمية دعماً أكبر لتلك البلدان من خلال المساعدة التقنية والمالية والاستراتيجية. وأي إطار أمني يتجاهل تلك التهديدات هو إطار غير مكتمل.

فالعدالة في الحوكمة تبدأ بالمساواة في تطبيق القانون الدولي. والتدابير القسرية الأحادية الجانب تنتهك السيادة وتخنق التقدم الاقتصادي وتعاقب المواطنين العاديين. ولا تزال زمبابوي، مثلها مثل العديد من الدول الأخرى، تتحمل عبء تلك التدابير الجائرة. وتتطلب تعددية الأطراف الحقيقية احترام السيادة، والإنصاف، وعدم التدخل. ويجب أن تقف الأمم المتحدة بحزم ضد هذه الانتهاكات، على النحو الذي دعت إليه عدة قرارات اتخذتها الجمعية العامة. وتظل التفاوتات الاقتصادية من أكبر العوائق التي تحول دون قيام نظام عالمي عادل، حيث تؤدي التجارة غير العادلة والهيكلي المالي الدولي غير المنصف والإقصاء التكنولوجي إلى تأجيج التخلف. وتشمل الحلول التجارة العادلة وتخفيف عبء الديون وهيكل مالي دولي أكثر عدلاً والاستثمار المستدام. وينبغي للتكنولوجيا أن توحد لا أن تفرق، وأن تضمن الحوكمة الشاملة للدكاء الاصطناعي تحقيق منافع منصفة.

وإذا أردنا مواجهة التحديات الماثلة أمامنا، يجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر شمولاً وشفافية واستجابة للحقائق الراهنة. والطريق إلى الأمام واضح: نظام متعدد الأطراف خضع للإصلاح والتنشيط يدعم كرامة وأمن وازدهار جميع الدول، كبيرها وصغيرها.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

**السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد بلغاريا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الاتحاد الأوروبي وممثلة نيوزيلندا باسم مجموعة من الدول. وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية. بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة القيمة للغاية التي تتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد التزاماتنا بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد. ولكن في وقت تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية ويزداد فيه عدم الاستقرار، لا تكفي إعادة التأكيد وحدها. فيجب أن نصلح النظام المتعدد الأطراف على وجه السرعة لضمان أن يحقق نتائج ملموسة للسلام والأمن، كما أكد على ذلك تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

وتصبح مصداقية مجلس الأمن على المحك عندما يخفق في التصرف، مما يسمح بتصاعد العنف وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين وتفاقم الأزمات الإنسانية. وتقع على عاتق الأعضاء الدائمين مسؤولية فريدة عن ضمان وفاء المجلس بولايته بموجب المادة 24 من الميثاق - أي العمل بسرعة وفعالية وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يعني الترفع عن المصالح الوطنية الضيقة. وكل حالة من حالات النقاعس عن العمل تعزز إلحاح الحاجة لإصلاح المجلس. وينبغي أن يكون كل استخدام لحق النقض أو تهديد باستخدامه بمثابة دعوة للجمعية العامة لممارسة سلطتها بموجب الميثاق.

يسلط الكتيب الرقمي "الجمعية من أجل السلام"، الذي أشار إليه العديد من المتكلمين اليوم، الضوء على الكيفية التي اتخذت بها الجمعية العامة إجراءات حاسمة عندما فشل مجلس الأمن في القيام بذلك. وقوة والتزام الجمعية العامة أمر ضروري من أجل تجديد تعددية الأطراف، على النحو المبين في ميثاق المستقبل. ويجب على الجمعية العامة أن تواصل تأكيد دورها، كما فعلت باعتمادها قرار ما يسمى بمبادرة حق النقض (القرار 262/76)، بما يكفل التمسك بالميثاق بالكامل وتوضيح أحكامه عند الاقتضاء، بما في ذلك الأحكام المتعلقة باستخدام حق النقض، ولا سيما الفقرة 3 من المادة 27. وهناك حاجة إلى إطار قوي لمنع أعضاء مجلس الأمن من التصرف من منطلق مصلحتهم الوطنية وحدها وعلى حساب السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يستمر النقاش حول تعزيز تعددية الأطراف جنباً إلى جنب مع جهودنا الرامية لدعم سيادة القانون وضمن المساواة وحماية جميع حقوق الإنسان للناس كافة. ولا يقل أهمية عن ذلك إجراء إصلاحات تعجل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعالج أوجه عدم المساواة العالمية وتعزز هياكل الحوكمة. أخيراً، لا تزال بلغاريا ثابتة في التزامها بنظام متعدد الأطراف يتسم بالشمول والمساواة والفعالية ويحقق السلام والديمقراطية والرخاء للجميع، توجد في صميمه الأمم المتحدة والميثاق. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الشراكات الحقيقية والاحترام المتبادل والالتزام الصارم بالقواعد والمبادئ التي تدعم التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فينحاس تافاريس غابرييل (البرتغال) (تكلم بالإنجليزية): تؤيد البرتغال بيان الاتحاد الأوروبي والبيان المشترك الذي أدلت به ممثلة نيوزيلندا بالنيابة عن 61 بلداً. ونشكر الصين على عقد هذه المناقشة الهامة ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة.

إن تعددية الأطراف في صميم السياسة الخارجية البرتغالية. فهي تمثل مبدأً وهدفاً وممارسة، نحدد مشاركتنا استناداً إليها. ونحن ندافع عن نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، يرتكز على القانون الدولي والركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة - تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ويوفر ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، المعتمد قبل خمسة أشهر، خريطة طريق لإصلاح الحوكمة العالمية ويعيد تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة ويعزز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. ولا يتطلب النجاح في ذلك إرادة سياسية فحسب، ولكن أيضاً التزاماً مالياً بالأولويات الملحة، من قبيل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي والأمن الغذائي والهجرة والتمويل المنصف والنكاه الاصطناعي والمساعدات الإنسانية. ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تتخطى المؤسسات المتعددة

الأطراف. وقد عززت الخطة الجديدة للسلام، التي ألهمت الفصل الثاني من ميثاق المستقبل، توافق الآراء العالمي حول توطيد دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وتعتمد مصداقية مجلس الأمن على التصدي للعوامل المضاعفة للأخطار - تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والفقر والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن الإدماج الكامل للنساء والشباب في عمليات السلام بكافة مراحلها.

ويشجع ميثاق المستقبل أيضاً على إصلاح مجلس الأمن ويعزز التمثيل والشمول والشفافية والكفاءة والديمقراطية والمساءلة. والاستخدام المسؤول لحق النقض أمر بالغ الأهمية للحفاظ على العمل الجماعي. وتدعو البرتغال إلى التنفيذ الكامل للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم أطراف أي نزاع بالامتناع عن التصويت، وتؤيد بقوة مبادرة حق النقض والإعلان الفرنسي المكسيكي ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

كما يجب على الأمم المتحدة تعميق تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، مع دعم جهود الاتحاد الأفريقي للسلام ومواءمة الخطط الإنمائية. وتلتزم البرتغال بتعزيز فعالية المجلس، ولا سيما من خلال ترشحنا لمقعد غير دائم للفترة من 2027 إلى 2028. وباعتبارنا شريكاً موثقاً للأمم المتحدة وجهة موفرة للأمن حصراً، فإننا نمتلك خبرة ثرية في مجال حفظ السلام وبناء السلام. كما ندعو إلى أن يكون المجلس أكثر انفتاحاً وشفافية، بما يضمن توثيق تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة وتحسين الخدمة المقدمة لجميع الدول الأعضاء.

إن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وبناء القدرة على الصمود، بسبل من بينها الاستراتيجيات الوقائية الوطنية. ونتمسك بالتطبيق المتسق للقانون الدولي وندعم العدالة الجنائية الدولية القوية، المرتكزة على المحكمة الجنائية الدولية. والنظام المتعدد الأطراف له عيوبه، إلا أنه لا يزال الآلية الأكثر فعالية لمعالجة التحديات العالمية. ولكي يحافظ على أهميته، يجب تكيفه وإصلاحه وتحسينه، وليس تفكيكه.

تشارك البرتغال بنشاط في مناقشة مستقبل تعددية الأطراف، بما في ذلك في مجلس الأمن، وكذلك النظام المالي الدولي، بسبل من بينها قيادتنا لعملية تمويل التنمية. وندعم إصلاح الهيكل المالي الدولي لكفالة جعله أكثر تمثيلاً وتوفيره للتمويل الكافي لأهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب مجلس الأمن والهيكل المالي الدولي، ثمة حاجة إلى تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونظام المنسقين المقيمين الذي يدفع التنمية ويضمن السلام بفعالية أمر أساسي لتماسك الأمم المتحدة وقدرتها على التأثير. بينما نقرب من الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، لا تزال البرتغال مقتنعة بأن تعددية الأطراف ناجحة. فمن خلال الحوار والتعاون، يمكننا التغلب على الانقسامات وأن نجعل من إصلاح الأمم المتحدة حقيقة واقعة على الرغم من صعوبة ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفولد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الصين على تنظيمها مناقشة مفتوحة ومهمة جدا في الوقت المناسب.

إن النرويج دولة تؤمن بإخلاص بتعددية الأطراف. فالمؤسسات الدولية الفعالة والتعاون الدولي الفعال يتيحان القدرة على التنبؤ ويعززان قدرتنا على الصمود ويجعلنا أكثر أمناً. وهما يخدمان مصالحنا المشتركة. والدرس المستفاد من السنوات الثمانين الماضية هو أنه لا سبيل إلى بناء عالم يسوده السلام والازدهار إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف، استناداً إلى القانون الدولي. ولهذا السبب، فإننا بحاجة إلى احتفاظ الأمم المتحدة بأهميتها وقدرتها على التصدي للتحديات العالمية في عصرنا. ومن خلال ميثاق المستقبل، اتفقتنا على إطار عمل لتجديد وتنشيط التعاون والإصلاح المتعدد الأطراف. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لقد تغير العالم منذ عام 1945، وكذلك يجب أن يتغير المجلس. فغياب الإصلاح المؤسسي يقوض الشرعية والكفاءة. ومما يؤدي إلى تقادم ذلك الأمر عجز المجلس عن التصرف في العديد من النزاعات الأكثر خطورة اليوم. وتدعم النرويج الإصلاح الذي يجعل المجلس أكثر تمثيلاً وكفاءة. وينبغي زيادة عدد المقاعد الدائمة والمنتخبة على حد سواء ومعالجة الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. ويجب الحد من استخدام حق النقض وليس توسيعه. فقد أدى الاستخدام المتكرر لحق النقض إلى إصابة المجلس بالشلل وتقويض مصداقيته. وتماشياً مع ميثاق المستقبل، نحتاج بشكل خاص إلى مناقشة كيفية ضمان التطبيق المتسق للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة. فلا ينبغي أن تصوت أي دولة عندما يتعلق بالأمر بقضية تخصها.

ثانياً، فيما يتعلق بسيادة القانون، فقد وضعنا من خلال المداولات والمفاوضات المتأنية على مر الأجيال مجموعة من القوانين الدولية، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل أساس العلاقات السلمية بين الدول. كما أرسينا من خلال الأمم المتحدة المبادئ الرئيسية الأخرى التي تدون القانون الدولي الإنساني، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. ويجب أن نكون متسقين في تطبيق القواعد. ويجب أن نتجنب ازدواجية المعايير. ويجب أن نتعامل مع الحالات المتماثلة بالمثل، بغض النظر عن السياق. ويجب أن نجهر برأينا إذا انتهك خصومنا تلك القواعد ويجب أن نجهر برأينا إذا انتهكها أصدقاؤنا. ويجب أن ندعم ونحمي المؤسسات التي يتمثل دورها في إعلاء القانون، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. يجب أن نحارب الإفلات من العقاب ويجب أن نتمكن من مساءلة الجناة.

ثالثاً، فيما يتعلق بإصلاح الحوكمة الاقتصادية، يؤدي تعاضم اللامساواة إلى الفقر وتراجع الثقة ويفضي إلى الشعبوية والتطرف داخل البلدان. ويقوض تعاضم اللامساواة بين البلدان الثقة العالمية ومن ثم يقوض أيضاً كفاءة النظام المتعدد الأطراف. ويتناول ميثاق المستقبل بحق الحاجة إلى زيادة التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف عبء الديون على نحو كافٍ وفي الوقت المناسب عن البلدان التي تعاني من ضائقة وإصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز التعاون الضريبي الدولي بصورة أكثر شمولاً وفعالية.

وستواصل النرويج النهوض بإصلاح الحوكمة العالمية لضمان أن تظل الأمم المتحدة ذات أهمية وقادرة على الوفاء بولايتها على نحو ما ينص عليه الميثاق. وهذا يعني التصدي للتحديات العالمية المطروحة في عصرنا الحالي، وتحديدًا صون السلام والأمن الدوليين ودعم حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية المستدامة، أي الركائز الرئيسية الثلاث لميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

**السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):** عندما أنشئت هذه المنظمة، كنا نعيش في عالم مختلف. ولم يكن ليتخيل العولمة والثورة التكنولوجية وصعود الأسواق الناشئة والثورة الخضراء والتغيرات الديموغرافية الملحوظة وأخيراً الحرب الباردة وتبعاتها إلا أصحاب الرؤى العظيمة وكتّاب الخيال العلمي. لقد غيرت هذه الاتجاهات الرئيسية العالم وقد يبدو أن هذه المنظمة وجدت صعوبة في مواكبة مقتضيات العصر الجديد والتكيف معها على الرغم من كل ما قامت به من عمل على مدى 80 عاماً المنصرمة.

وتعامل أسلافنا العظماء في عام 1945 تعاملًا جيدًا مع الصورة الكبيرة، ولكن الصورة الصغيرة تُركت جانبًا. ويمكننا أن نرى ذلك في عدد النزاعات القائمة التي تلقي بظلالها على آفاق السلام الذي نسعى جاهدين إلى تحقيقه. وتفوق النزاعات الدائرة الآن ما شهده عام 1946. ويسلط هذا الواقع الناشئ مزيداً من الضوء على التفاوت الكبير بين البلدان، حيث يتعين على بلدان الجنوب، التي لم تستفد قط من خطة مارشال، أن تتحرك بسرعة أكبر على نحو متزايد حتى لا تتخلف عن الركب. ولوضع الأمر في سياقه، تشكل البلدان متوسطة الدخل نصف الدول المكلفة بولايات من مجلس الأمن وتشكل أقل البلدان نمواً النصف الآخر. وقبرص هي الدولة الوحيدة التي يمكن القول إنها بلد مرتفع الدخل.

ووفقاً للأكاديمي النرويجي السيد غلين ديسن، فإننا نتكلم حالياً عن نهاية الأحادية القطبية وصعود التعددية القطبية التي تقوم على الحفاظ على توازن القوى للحد من طموحات الدول المتعلقة بالتوسع والهيمنة. ويرى السيد ديسن أن الدبلوماسية نظاماً متعدد الأقطاب يسعى إلى تحسين الفهم المتبادل للمصالح الأمنية المتنافسة والتوصل إلى حل وسط يعزز أمن جميع الدول. ومن الضروري أن يضع المرء نفسه مكان الخصم ويدرك أن حل الشواغل الأمنية للخصم سيفضي إلى تعزيز أمنه أيضاً. وفي هذا الصدد، تكتسي تعددية الأطراف أهمية أكبر. وندعو إلى تعددية الأطراف التي تتناسب مع تعدد الأقطاب. ويجب تجديدها - هذا صحيح - ولكن بطريقة تقضي إلى تعزيز الحوار البناء. وكما يُقال في بلدي، الناس يتفاهمون بالكلام.

وتتمثل إحدى أكثر العواقب المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا التي تبعث على الأسى في تسببها في تباعدنا. ولا نزال متباعدين. والدبلوماسية قريبة وغير بعيدة. ويجب أن تقرنا عملياتنا الحكومية الدولية من بعضنا البعض مرة أخرى حتى نتمكن من التفاوض المباشر. وسيكون ذلك أمراً عظيماً، وخاصة في ضوء العمليات الهامة المقبلة مثل مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. ويحدونا الأمل في صياغة عقد اجتماعي جديد هناك يقرّبنا من تعددية أطراف جديدة ويناصر أشد الفئات ضعفاً حتى لا نترك أحداً خلف الركب.

ويجب أيضاً إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة للتكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد. وبالمثل، يجب أن تتواصل العمليات الجارية ومن واجبنا تنفيذها بالكامل. فعلى سبيل المثال، هناك ميثاق المستقبل الذي يدعو إلى التنفيذ الكامل لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز العلاقة بين هذا المجلس والجمعية العامة والتي تجسد فيها الجمعية تعددية الأطراف.

في الختام، أود أن أشدد على أننا لن نتمكن من معالجة الاتجاهات الكبرى الحالية إذا لم نحدّث نهجنا وفقاً لذلك. لذا دعونا نبدأ.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة كلاس (السويد) (تكلمت بالصينية): أشكر الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعددية الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية وتحسينها. وتوافق السويد تماماً على أهمية هذا الموضوع. (تكلمت بالإنكليزية)

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة. إنها لحظة للاحتفال ولكنها أيضاً لحظة للتفكير في إنجازات المنظمة وكذلك في تحديات المستقبل. وقد أتاحت الأمم المتحدة طوال تاريخها منصة فريدة للحوار العالمي. ويصب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والحوار الدولي في مصلحتنا المشتركة. ويجب أن نضمن معاً أن مؤسساتنا المتعددة الأطراف تعمل بطريقة فعالة ومسؤولة وأنها تحقق النتائج على أرض الواقع.

ونواجه اليوم مجموعة هائلة من التحديات العالمية. يتزايد حدوث النزاعات المسلحة على خلفية التوترات الجغرافية السياسية المتزايدة. ويشكل تغير المناخ على نطاق واسع تهديداً للأمن العالمي وسبل العيش. ويعطل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة حياة الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. وتواجه حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين رفضاً في العديد من البلدان. ومن المحزن تأخر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن التحديات الماثلة أمامنا معقدة جداً بحيث لا يمكن أن تتصدى لها البلدان لوحدها. وثمة حاجة ملحة في عالم اليوم إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط: أولاً، كان مؤتمر القمة المعني بالمستقبل مثالا قويا لما يمكن، بل وينبغي، أن يكون عليه التعاون المتعدد الأطراف. وتمثل وثيقته الختامية، أي ميثاق المستقبل، مخططاً للإصلاح. ويشكل التعاهد الرقمي العالمي أول إطار شامل للمسائل الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وقد حان الوقت الآن لترجمة الأقوال إلى أفعال وتعزيز سرعة السباق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، يجب أن يكون هذا المجلس - وهو الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين - أكثر شفافية وتمثيلاً ومساءلة. ومن الضروري اتباع نهج متكامل للسلام والأمن. ويجب أن يحتل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام مركز الصدارة. ومن المؤسف أننا لا نستجيب إلا نادراً لإشارات الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات الناشئة. وغالباً ما تنزلق البلدان الخارجة من النزاع في حالة من العنف وانعدام الأمن. ويجب أن نعمل في نطاق ركائز الأمم المتحدة الثلاث - التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان - لاتخاذ إجراءات مبكرة وحاسمة. وينبغي أن نركز على نحو أكبر على العلاقة بين التعليم والتنمية

الاقتصادية. ويجب أن يكون أيضاً هذا المجلس مستعداً للاعتراف بالمجموعة الكاملة من التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

ثالثاً، لا يمكن تحقيق أي من ذلك من دون احترام القانون الدولي. ويشمل ذلك احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها، فضلاً عن تعزيز المساواة وإنهاء الإفلات من العقاب. ويجب أن نعمل بحزم في مواجهة محاولات تقويض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويشكل العدوان الروسي على أوكرانيا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

ويجب أن نعيد تأكيد دعمنا لنظام العدالة الدولي. ويجب أن نضمن استقلالية محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وأن نحترم بالكامل نزاهتهما.

وتشكل المساواة بين الجنسين قيمة أساسية من قيم الأمم المتحدة. وهي متجذرة بعمق في مبادئها وتتجسد في ميثاقها، مما يجعلها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان التي تعززها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. ومما يبعث على القلق الشديد التقويض الحالي للمساواة بين الجنسين في العديد من البلدان.

وإذ نقرب من الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، يجب أن نعيد الاستثمار في تعددية الأطراف التي تحقق النتائج المنشودة. والمعضلة التي نواجهها باستمرار في الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي كيفية إشراك الجميع دون التأثير على سير العمل. يظهر ميثاق المستقبل أن ذلك يمكن تحقيقه عندما نبذل جميعاً جهداً جاداً. أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

**السيدة كالكو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة

المهمة جداً.

مع اقتراب الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، نعيش أوقاتاً تتعرض فيها تعددية الأطراف لاختبار حقيقي. غالباً ما يُشار إلى التعددية القطبية كنموذج جديد للعالم الحديث. غير أننا، وللأسف، بدأنا نشهد خلال السنوات الماضية إحدى عواقبه - تزايد عدم الاستقرار. وقد شعر الكثيرون بالحرية في السعي لتحقيق أهدافهم المختلفة بالوسائل العسكرية. وزاد عدد النزاعات المسلحة إلى مستوى غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية. تم تجاوز الحدود. تُبذل محاولات لضم أراضٍ تابعة للآخرين. وانهار احترام حياة المدنيين والبنية التحتية المدنية في العديد من النزاعات، وغالباً ما يتم تجاهل القانون الدولي الإنساني.

ويسير العالم في الاتجاه الخاطئ. ما فتئت فنلندا تعتقد أن تعددية الأطراف القائمة على القواعد، مع الإصلاحات، تقدم أفضل نموذج للعالم الحديث. تتألف غالبية أعضاء الأمم المتحدة من دول صغيرة. لا حاجة للقول بأنه لا غنى بالنسبة لهم عن الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولكن الأمم المتحدة لم تنشأ فقط لدعم وجود الدول الصغيرة وحقوقها؛ فقد تم تأسيسها لحماية السلام والاستقرار لجميع الأعضاء - نحن الشعوب. لا تزال رؤية تعددية الأطراف قائمة وصالحة تماماً.

أولاً، ربما كان التقدم العالمي كبيراً بما فيه الكفاية بحيث أنه لا رجعة فيه. تؤيد الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تعددية الأطراف. نحن نقوم بما علينا. قد يكون السبب في انتقاد الأمم المتحدة أو أجهزتها الرئيسية هو أن الأعضاء لديهم توقعات كبيرة منها. فمعظمنا يريد أن يرى الأمم المتحدة تقي بالولاية وتحسن الأداء وتلتزم بالميثاق. وانطلاقاً من روح تعددية الأطراف، توصلنا إلى حل وسط واتفقنا على ميثاق المستقبل الذي يمهد الطريق للمضي قدماً، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة. وقد علق العديد من المتكلمين اليوم على أهمية تنفيذ الأهداف. لقد كان عام 2015 عاماً مليئاً بالتحديات، ولكنه كان أيضاً عاماً رائداً شهد إنجازات كبيرة متعددة الأطراف - اتفاق باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا. ويكتسي الثلاثة أهمية بالغة، حتى في يومنا هذا.

ثانياً، منظومة الأمم المتحدة ليست مثالية، وهي بالتأكيد بحاجة إلى إصلاحات وتحديث. وتحتاج أجهزتها إلى العمل بكفاءة والتركيز بشكل أفضل على حل المشاكل الرئيسية، بدلاً من تهмиشها. لقد تطورت عضوية الأمم المتحدة بشكل ملحوظ خلال 80 عاماً. لكن الأمور كانت ستصبح أسوأ بكثير وفوضوية بدون الأمم المتحدة. يعمل عدد لا يُحصى من الموظفين وحفظة السلام في جميع أنحاء العالم سعياً وراء المثل الأعلى المشترك ولتعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ثالثاً، على الرغم من عدم احترام القانون الدولي دائماً، إلا أنه في الواقع قد ازدادت أهميته ونطاق ما يغطيه. وقد ظهرت معاهدات جديدة، وتضع الدول ثقها بشكل متزايد في سلطة المؤسسات القضائية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

رابعاً، تحقق تعددية الأطراف تقدماً ونجاحات على المستوى الإقليمي، وهذا بدوره يدعم الأمم المتحدة. أثبتت العديد من المؤسسات الإقليمية نجاحها. خذ مثلاً الاتحاد الأوروبي، الذي ضمن السلام والرفاه بين أعضائه بعد تاريخ شديد الاضطراب ونما ليصبح أكبر ممول عالمي للتنمية. أو خذ مثلاً الاتحاد الأفريقي أو المؤسسات الإقليمية المهمة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد أصبح تقريع الأمم المتحدة أمراً شائعاً، ولا شك أن هذه الفترة تبدو حالكة بالنسبة لتعددية الأطراف. لكن الحاجة إلى نظام متعدد الأطراف، يستند إلى القانون الدولي، لم تنته؛ إنما ازدادت. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تنجح إلا إذا احترمتها واستخدمناها وحولناها إلى منظمة حديثة وفعالة وقادرة على الدفاع عن الميثاق وعن مثلنا العليا المشتركة.

هل تحتاج الأمم المتحدة إلى إصلاحات جوهرية؟ نعم، تحتاج. هل يسعنا تهميش الأمم المتحدة؟ لا، لا يسعنا ذلك.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

**السيد آصف خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** لقد اضطر وفدي إلى أخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند.

لا يمكن لأي قدر من التلفيق أو التعتيم أن يغير الواقع القانوني والسياسي والتاريخي. إن جامو وكشمير لم تكن أبداً وليست ما يسمى بجزء لا يتجزأ من الهند. إن جامو وكشمير معترف بها دولياً كإقليم

متنازع عليه. ولا يحتاج المرء سوى الرجوع إلى الخرائط الرسمية للأمم المتحدة لإثبات هذه الحقيقة. إن الهند، باحتلالها بالقوة لأجزاء من جامو وكشمير، تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة التي تؤكد من جديد أن القرار النهائي بخصوص مصير جامو وكشمير سيقرره شعبها من خلال استفتاء عام تشرف عليه الأمم المتحدة، أي من خلال ممارسة الشعب الكشميري لحقه في تقرير المصير. إن هذا الحق غير القابل للتصرف، الذي أنكرته الهند بكل صفاقة طوال أكثر من سبعة عقود في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات هذا الجهاز، هو من بين الحقوق الأساسية للشعوب - وهو حق من حقوق الإنسان التي لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد.

تخضع كشمير لسيطرة الهند من خلال القمع الوحشي لشعبها على يد جيش احتلال قوامه 900 000 فرد. منذ 5 آب/أغسطس 2019، واستناداً إلى خطواتها غير القانونية والأحادية الجانب لترسيخ احتلالها لجامو وكشمير، قامت الهند بتغييرات ديمغرافية لنزع ملكية الأغلبية المسلمة في الإقليم المحتل وتجريدها من حقوقها، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة. لن تنجح القوة ولا الاحتيال في وضع حد لسعي الكشميريين إلى الحرية وتقرير المصير.

وينص القراران 91 (1951) و 122 (1957) بوضوح على أن أي إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك أي انتخابات صورية تحت الاحتلال الأجنبي، لا يمكن أن تشكل قراراً نهائياً بخصوص جامو وكشمير. ينبغي للهند، بدلاً من أن تعميها غطرستها ومن أن تضلل المجتمع الدولي، أن تنفذ التزامها الدولي بالسماح للكشميريين بممارسة حقهم في تقرير المصير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

كما سمعنا ممثل الهند يثير شبح الإرهاب لتحويل الانتباه وتسجيل نقاط دبلوماسية. ومن المثير للسخرية أن الهند، التي ترتكب أسوأ أشكال إرهاب الدولة في جامو وكشمير المحتلة، تصور نفسها على أنها الضحية. إن وسم النضالات المشروعة من أجل الحرية والتحرر بالإرهاب حيلة مألوفة لدى جميع المحتلين والمستعمرين. وبدلاً من وسم الآخرين بالإرهاب، ينبغي للهند أن تفكر بصدق في حملتها الخاصة بتدبير الاغتيالات والتخريب والإرهاب في الدول الأجنبية. فالهند هي التي تدعم وتمول الإرهاب ضد باكستان باستخدام وكلائها، مثل حركة تحريك طالبان باكستان، ولواء المجيد وجيش تحرير بلوشستان. إن البلد لا يكثرث بالبعد الإنساني المأساوي للإرهاب. بالنسبة لبلد ينتقد لإدارة منظمة إرهابية عالمية، ليس لدى الهند حد أدنى للتدني. لقد انتقلت شبكة إرهاب الدولة الهندية من الإقليمية إلى العالمية، ووصلت إلى شواطئ أمريكا الشمالية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى بعد ظهر يوم الخميس 20 شباط/فبراير.

عُلِّقَت الجلسة الساعة 18/10.